

**T.C.
ERCIYES ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLÂM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
TEFSİR BİLİM DALI**

**AHMED EL-MARAŞÎ ED-DEBBÂĞÎ’NİN “HÂŞİYE ALÂ
TEFSİRİ SÛRETİ’L İHLÂS Lİ-İBN SİNÂ” ADLI
ESERİNİN EDİSYON KRİTİĞİ**

**Hazırlayan
Ahmed BAKKAR**

**Danışman
Prof. Dr. Şahin GÜVEN**

Yüksek Lisans Tezi

**ARALIK 2019
KAYSERİ**

فأتّضح لنا جليًّا مايلي:

أن المؤلف صاحب الحاشية رحمه الله وقف موقف:

- 1- الشارح الذي لا يترك الشوارد
 - 2- المفصّل للمجملات
 - 3- المبيّن للاحتتمالات
 - 4- الناقد البصير
 - 5- والمصحّح الموضوعي والحيادي
 - 6- والعالم الموسوعي الذي استطاع كشف ما غمض وغاص في بحر الحكماء
- القدماء .

- الكلام عن النسخة الأصل:

نسخة جامعة قيصري - قيد رقم 11299 - رقم التصنيف 2/297.

وعدد لوحاتها (30) لوحة كاملة

تتميز بكونها كاملة وعليها تقاريز مهمة كتبت أول النصّ المحقق

وبنهايتها يوجد تقريظ لتفسير ابن سينا بخطّ: "بخاري قيني"

لم يظهر عليها تاريخ نسخ ويقدر تاريخ ذلك بأنها بتاريخ الثاني عشر هجري

بحسب ماتبين من التقاريز الموجودة في أول النسخة، مما يعني أنها كتبت بحياة

مؤلفها، وهذه التقاريز بخطّ أصحابها.

تتميز كذلك بنظافة خطها وجودته وبعض التصحيحات الموجودة فيها ولعلها نسخة

المؤلف نفسه، أو مصححة عليه. نوع الخطّ: نسخ ممتاز .

أمّا سبب اعتمادي عليها دون غيرها:

1- التقاريز الموجودة بأولها وآخرها مما يجعلها فاضلة على غيرها.

2- تمامها وعدم لحوظ نقص فيها أو في مواضعها بمقارنتي لها مع اقي النسخ

الخطية، وحاشية أبي سعيد الخادمي التي حققها الأستاذ الباحث: هارون بكر

أو غلو.

3- التصحيحات الموجودة بداخلها مما يعني أنها مدققة ومقابلة على نسخة المؤلف

أو أنها هي نسخته.

ويجب التنبيه بانه قد تم دراسة الحاشية التي بين يدينا ولكن لم يتم تحقيقها وانما فقط تم

كتابة نص الحاشية كما هو ولم يتم مقارنتها بالنسخ الأخرى التي حصلنا عليها

- وصف النسخ الخطيّة الثانويّة:

إنه بفضل الله عليّ حصلت على نسختين خطيّتين إضافيتين زيادة على الأصل

الخطيّ الذي لديّ، فكان لزومًا أن أقابلهما على ما لديّ، فأثبت الحقّ من كلام المؤلف

بطريق التتبع لكلّ أجزاء النصّ كاملاً، فمن خلال ذلك يمكن معرفة مقالة المؤلف

السليمة الخالية عن غير مراداته، وفهم مآلها.

ثمّ التزمت ترتيبهم على الشكل الآتي:

1- النسخة الثانية: وهي نسخة مكتبة السليمانية في اسطنبول - قسم جلبي عبد الله -

بقيد رقم: 273/4 - رقم التصنيف العام: 927 = 2971.

تقع في عشر لوحات كاملة، تكاد تخلو من الأخطاء، خطّها المعتاد نستعليق، كل صفحة تحوي (21) سطرًا إن لم نلتزم العدّ للأول والأخير،

فغالبًا يخرج عن المعتاد بسبب الشكل والتقدمة.

غير مذيّلة بالتأريخ ولا باسم الناسخ. ولكن خلّوها عن الخطأ وقربها من الأصل مع وضوحها وعدم السقط قرّب منزلتها على التي تليها. وقد رمزت لها بحرف (ب) مفردًا في التعليقات أثناء المقابلة والإثبات.

2-النسخة الثالثة: وهي نسخة مكتبة أسعد أفندي، وهي من توابع السلیمانیة، توجد فيها برقم عام: 3584.

تقع في إحدى عشر لوحة كاملة، تكاد تخلو أيضًا من الأخطاء، مع وجود المحو والطمس لبعض الألفاظ – وهو قليل – مع بعض المخالفات في الألفاظ للنسخة الأصل، وكل صفحة منها تحوي (23) سطرًا، مع بعض

التطويل في رسم الألفاظ مما زاد في حجمها عن سابقتها. غير مذيّلة بالتأريخ ولا باسم الناسخ. وقد رمزت لها بحرف (ج) مفردًا في التعليقات أثناء المقابلة والإثبات.

اللوحة الأولى من النسخة (ب)



اللوحة الأخيرة من (ب)

مطلقاً من حيث انها صفاته كالمشخصات لسائر الاعلام لانه ينادى على اعتبار مفهوم
السلبية في مفهوم ولقولهم في تعريف العلم منهم المنطوق الذي في حيث قال في تلخيصه
هو ما وضع ليشرح مع جميع مشخصات لاحضاره بعينه مما يراعى جميع ما عداه في ذهن السامع
باسم مختص به نحو قول هو الله احد انتهى فقولهم ان صفاته تعالى كالمشخصات لسائر
الاعلام وان تعريفهم المذكور سيها قولهم مع جميع مشخصات لاحضاره بعينه مما يراعى
عن جميع ما عداه في ذهن السامع آية يدل مراحته على ان لفظة الله علم موضوع لذاته مع
ملاحظة ما كان كالمشخصات لسائر الاعلام من حيث الها كالمشخصات وانت تعلم
ان صفاته تعالى مطلقاً من حيث انها صفاته باجمعها كالمشخصات لسائر الاعلام
فمفهوم الثبوتية والسلبية داخل في مفهومه وهو دال على وفق تعريفهم المذكور
للعلم ومقتضى قولهم على الذات معهما جميعاً يتميز بهما عن جميع ما يتوهم معبوداً
بالحق فاقول ان وجوده اسما اعظم على ما قالوا انما هو هذا الاشتراك من حيث المعنى
فالناقشة تميل بحث الشريف وقول الاشعري ومختار المص على ما سمعت يرجع
الى التعسف هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام بحسبنا عن حدثات الاوهام فمن
لم يكتف بهذا القدر فليرجع الى رسالتنا هناك ومن لم يرض بها وعمل
بمينا وساراً فقد يقع في بحر الاوهام فعليك بالتدبر التام والله الموفق
وهو اعلم بالمرام اللهم اجعل خذمتي لثقت القرآن وسيلة لشفاعته
الغفران ووسطا لدخول الجنان ومشاهدة جلاله وبجواره

جيبك بجاهه عندك يا رحيم يا رحمن واغفر لي
ولو الذي والمؤمنين والمؤمنات

اجمعين امين وصلى الله على
سيد المرسلين وعليه
وعليهم اجمعين

م م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الموعود في صلاتنا
يومئذ لا ينفعنا
شيء مما كنا نعبد
من دونه

آية الله تعالى
خالقه وخلقه
ابن خلدون رحمه الله
الابن خلدون رحمه الله
ابن خلدون رحمه الله
ابن خلدون رحمه الله
ابن خلدون رحمه الله

اللوحة الأخيرة من (ج)

١١

كالشخصيات والأعلام وإن تقر بفهم المذكور بما قولهم مع جميع شخصيات
 لا حضوره بعينه فبما عن جميع ماعده في ذهن الـ مع يدلالة صريحة
 على أنه علم موضوع لذاته مع ملاحظة جميع ما كان كالشخصيات
 وانت تعلم أن صفاته تعالى حيث أنها صفاته تعالى كالشخصيات
 لـ الأعلام فمفهومها داخل في مفهومه وهو الـ وفوق تفهمهم
 ومقتضى قولهم على الذات معهما جميعا يتميز بهما عن جميع ما يتوهم
 مضمود بالحق ولقد أقول أن وجوده كونه أسما ما اعظم على ما قالوا
 إنما هو هذا الاشتغال من حيث المعنى فالناقشة بمنزلة الشريعة
 على ما مر نسف نهكذا ينبغي أن يحقق هذا المقام ومن لم يكتف به فليرجع
 إلى أسألني هناك فمن لم يرهى بها وبميل عينا ويسار فقد يقع في بحر الدوام
 والقر كوفنا ومنه الأذهان

م

م

نص الحاشية:

هو حسبي وربّي

حَاشِيَةٌ جَلِيلَةٌ عَلَى سُورَةِ الْإِخْلَاصِ تَلِيْقُ أَنْ يَكْتُبَهَا بِنَانِ الرَّغْبَةِ أَيْدِي الْخَوَاصِ، كَيْفَ لَا وَالسُّورَةُ أَسَاسُ الدِّينِ وَتَفْسِيرُهَا نَسَجٌ وَحْدَهُ لِأَوْحَدٍ عَصَرُهُ وَوَحِيدٍ عَهْدُهُ، وَالْمَحْشَى نَادِرَةٌ زَمَانُهُ وَجَوْهَرَةٌ أَوَانُهُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ بَطُولُهُ وَإِحْسَانُهُ. حَرَّرَهُ الْعَبْدُ الْأَقْلُّ أَحْمَدُ نَيْلِي مِيرْزَا زَادَهُ⁽¹⁴⁸⁾ الْقَاضِي بَعْسُكِرُ أَنَا طَوْلِي سَابِقًا .

هو حسبي

أَجَلْتُ جِيَادَ الْفِكْرِ بِإِمْعَانِ النَّظَرِ فِي مَوَاقِعِ السَّيِّدِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ الْقَاضِي الْمَاضِي بَعْسُكِرُ رُومِ إِيْلِي غَفَرَ لَهُ

وَبِهِ التَّوْفِيقُ، هَذِهِ مَجْلَةٌ لَمْ يَسْبِقْ فِي بَابِهَا أَحَدٌ وَلَا يَأْتِي بِمِثْلِهِ لَهُ وَإِنْ صَمَدٌ. وَلَمَّا شَمِلَتْ سَنَا بَرَقَ مَنْطُوقُهَا الْأَسْنَى¹⁴⁹ الْمَعْلُوقُ عَلَى تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ لِلشَّيْخِ الرَّئِيسِ ابْنِ سَيْنَا، بَانَ أَنَّ أُمَّ قَرَائِحِ الْكَرَامِ لَمْ يَلِدْ كَفْوَاً مِثْلَهُ يَحْشِيَةُ الْمَقَامِ، وَفِي هَذَا الشَّكْلِ يَنْتِجُ مَا هِيَ الْمَحْشَى فِي الْأَفْضَالِ، وَهُوَ يَتَهَبَّأُ بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ فِي إِضْاحِ مَنْطِقِ الْكَمَالِ شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ الْجَمِيلَ وَأَوْصَلَهُ إِلَى مَا يَرُومُهُ بِالتَّعْجِيلِ، ذَمَّرَهُ الْمُسْتَمْنَحُ مِنْ آلاءِ رَبِّهِ الْأَحَدِ مُحَمَّدٌ أَسْعَدَ الْقَاضِي بَعْسُكِرُ رُومِ إِيْلِي سَابِقًا عَفِيَ عَنْهُ .

هو المعين. هذا قول فصل طبق المفصل في الخطاب، وكلام جزل أصاب على شاكلة الصّواب، ألا وهو حاشية علقت على تفسير سورة الإخلاص للشيخ الكامل أكمل الخواص العريف المشتهر بين أولي النهى بالشيخ الرئيس أبي الحسين عبد الله سينا لله درّ المحشي الفاضل الفاصل بين الحقّ والباطل. حيث نظم فرائد أسرارهِ في ذلك التّبيان، حتى برزت عرائسه في منصة العيان، مقتدياً أثر المفسّر في أسلوبه العجيب

¹⁴⁸ المتوفى سنة 1161هـ، كما ذكر ذلك صاحب هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت 1399هـ) طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية 1951م .
¹⁴⁹ الأسنى: أسنى البرق أضاء سناه معجم المعاني الجامع

وترتيبها الغريب. جعل الله تعالى سعيه مشكوراً وجزاه جزاءً موفوراً حرّره الفقير المعروف بالتقصير محمّد بربرى زادة القاضي في الماضي بعسكر روم ايلي غفر لهما

هو الوكيل. أستمّد السّداد من ملهم الرّشاد. لما أمرت نظر الفحص على هذه الحاشية التي اختارها الفاضل الجليل الذي يقال في وصفه: إنّ الزّمان بمثلها بخيل على سورة الإخلاص، للشيخ الرّئيس المشتهر بالتّدقيق والتّحقيق بين العام والخاص ألفيتها للقبول حقيقة، ولإمضاء التّحسين، لائقة، كيف لا!! هي أنيق الفحوى رشيق اللفظ والمعنى، ألفاظها مثل الزّهور مابغة رابغة، ومعانيها كزهر النّجوم بارعة لامعة، ما قصر محشّياتها في التّدقيق، وما برحمن إيراد نواذر التّحقيق، ما لها من ضريب، وليس لها من قريب، بل هي مفردة عهدا، ونسيجة وحدها، مسبوكة في تأليف الإفادة من غير تعقيد ولا إعادة حقيقة بالاعتبار لدى أولي الأبصار، طوبى لمن ألف وصنّف، وبَيّن حقّ التّبيين، ولم يتكلف إذ لم فرئد الفوائد ربّ غرائب الزوائد. أناله الله بها مناه، من إلهيات جلّها جاه، حرّره الفقير إلى الله المبدئ المعيد محمد سعيد، المدعو بين أترابه "قره خليل أفندي زاده" (150) بعسكر أناطولى عُفي عنهما

هو النّصير. أحمد الله على ما أنعم على عباده وأشكره على كمال فيوضاته بإمداده، وأصلي على رسوله الذي هدانا بإرساله وعلى آله الكرام وأصحابه .

وبعد: فإنّ من النّعم على الخواص ملازمة أقوالهم وأفعالهم، كالشيخ الرّئيس ابن سينا: أبي الحسين، الذي يُرجى له أن لا يكون له رجوع بخفيّ حُنين إذا أخلص إكسير النّيّة وسبكه في قالب حُسن الطّويّة حيث فسّر سورة الإخلاص على طبق نيّته، وتلاه هذه النّحرير الذي لم يكن له كفّوا في حاشيته، فامتزجا امتزاج الرّوح بالجسد؛ لاشتغالهما على الفصاحة والبلاغة من الله الصمد، حتّى رمى كلّ منهما سهم فهمه عن قوس الإصابة، فما أخطأ مشاكلة الصّواب، حتّى أصابه لا زال المجلى وهو السّابق في رياض عفوه، والتّالي وهو المحشّى نائلاً مرامه على مقتضى صرفه ونحوه بجاه الرّسول الكريم عليه من الله الصّلاة والتّسليم هذا. ويرجو من المحشّى الدّعاء راقم هذا

(150) لم أصل إلى ترجمته فيما بين يدي من المصادر.

الثناء: محمد أمين حياتي زاده⁽¹⁵¹⁾ القاضي بعسكر روم المنصورة حالاً عامله الله مع والديه بالطف والصلاح بالغدو والرواح⁽¹⁵²⁾.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد الصمد، والصلاة على رسوله محمد⁽¹⁵³⁾ بين جميع الرسل، مفرد ولم

يكن له منهم كفواً أحد، وعلى آله وصحبه، هم كانوا بإيقانهم أسعد، وبإخلاصهم أمجد

وبعد؛ فيقول الفقير إلى الله الغني أحمد المرعشي الدبائي:

(إني)⁽¹⁵⁴⁾ لما صادفت بياناً أنيفاً¹⁵⁵، وتفسيراً منيفاً للشيخ الرئيس "علي بن سينا"⁽¹⁵⁶⁾

على سورة الإخلاص على أسلوب يستعربه الفضلاء، ويستقبله الخواص، وجدته

بكرًا⁽¹⁵⁷⁾ لم يوضع قلم، ولم يسمع كلم عليه، بل لم يسبق منهم نظر إليه، فأردت أن

أحرر حاشية عليه؛ ليتأمل فيه⁽¹⁵⁸⁾، ويتوجه إليه كل من رآه تأملاً أدق من كل تأمل في

كل مما سواه؛⁽¹⁵⁹⁾ فشرعت في نقل كلامه⁽¹⁶⁰⁾، وتوضيح مرامه، وإظهار مخفياته،

وتصريح مطوياته، ثم تحقيق المقام بما ألهمت من العزيز العلام، على وجه

⁽¹⁵¹⁾ لم أصل إلى ترجمته فيما بين يدي من المصادر.
⁽¹⁵²⁾ ثم بعد الإطلاع على وجود كل هذا الكم من التقاريط العلمية من هؤلاء الأجلاء على هذه النسخة التي اعتمدتها فإنه لا ريب أنها من أفضل النسخ والله الحمد، ويظهر من خلال هذه التقاريط مدى أهمية هذا التفسير وهذه الحاشية بالذات، مما فيها من مزايا فاقت بها غيرها.

⁽¹⁵³⁾ في النسخة (ب) هو بين

⁽¹⁵⁴⁾ هذه اللفظة ساقطة من النسخة (ب)

¹⁵⁵ الأنيف اللين من الحديد وهو المكان المنبت قبل غيره معجم المعاني الجامع

⁽¹⁵⁶⁾ في النسخة ب والنسخة ج أبي علي بن سينا

⁽¹⁵⁷⁾ فتعد هذه الأسباب القبلية لتأليف هذه الحاشية، كما يظهر من تلميحات المؤلف رحمه الله. في النسخة ج هذه الجملة محورة دققته

وقابلته في النسخة أ و ب

⁽¹⁵⁸⁾ يظهر هنا جلياً أن هذه الأمور هي التي دعت المؤلف من حيث الظاهر لتأليفه هذا.

⁽¹⁵⁹⁾ في النسخة ب بحيث ينظر إليها كل من رآها نظراً أدق من نظر إلى سواها

⁽¹⁶⁰⁾ منهج صاحب الحاشية في التعامل مع تفسير ابن سينا وعباراته.

بِأَنْظَارِ الْعِظَامِ حَقِيقٌ⁽¹⁶¹⁾، وَبِشَأْنِ مَعْنَى نَظْمِ الْكَلَامِ يَلِيقُ. مُسْتَعِينًا بِالْمُلْهِمِ لِلصَّوَابِ قَائِلًا: إِنَّ الصَّوَابَ إِنَّمَا هُوَ مَعَ مَنْ أَصَابَ. غَيْرَ مُلْتَزِمٍ لِلْإِجْمَالِ، غَيْرَ مُبَالٍ لِتَحْسِينِ الْقَالِ⁽¹⁶²⁾؛ تَرْجِيحًا نَحْوَ تَدْقِيقِ الْبَالِ فِي الْمَالِ⁽¹⁶³⁾، وَإِظْهَارًا لِحَقِيقَةِ الْحَالِ، وَدَفْعًا لِصُعُوبَةِ الْمَعْنَى وَالْمَفْهُومِ مِنَ الْمَقَالِ. وَلَئِنْ رَدَّهَا الْجَهْلَةُ فَيَسِفُهَا الْكَمَلَةُ، وَلَئِنْ ضَعَّفَهَا الْقَاصِرُونَ فَسَوْفَ يُؤَدِّهَا الْمَاهِرُونَ. أَسْتَوِدِعُهَا اللَّهَ عَنِ نَظَرِ الْقَاصِرِينَ الْعَارِفِينَ دَقَّةَ مَعَانِي الْأَقْوَالِ بِشَهْرَةِ الْقَائِلِينَ، وَمَا تَوَفَّقِي إِلَّا بِالْمَوْفَّقِ الْحَسِيبِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ التَّجَاتُ وَأُنِيبُ.

قال: (قوله جلّ جلاله: [قُلْ هُوَ اللَّهُ]، "هو المطلق": هو الذي لا تكون هويته

موقوفة على غيره).⁽¹⁶⁴⁾

أقول: يعني أراد الله سبحانه بـ "هو" في (قل هو الله)، هو المطلق⁽¹⁶⁵⁾، أي: هو من كلِّ

وجه، بمعنى: غير مقيد في كونه هو بشيء غير تعالى، أي: مستقل في وجوده غير

محتاج فيه إلى مقوم من (الجنس والفصل)،⁽¹⁶⁶⁾ بمعنى: أن هويته غير موقوفة على

⁽¹⁶¹⁾ ويظهر ههنا أهميتها من الناحية العلمية بشكل خاص .
⁽¹⁶²⁾ ويظهر منه أن هذا المنهج الالتزامي له بشكل عام وبملح بسيط، وهذا حقيقة ما يضبطها علمياً، فإنه جعل ذلك سبباً للترويج وكذلك سبباً لإظهار الحقيقة .

⁽¹⁶³⁾ ويصلح هذا ليكون منهجاً نقدياً للالتزام به من قبل صاحب الحاشية .
⁽¹⁶⁴⁾ ينظر الدرة الفاخرة للملا جامي ص 17 كتاب الشفاء لابن سينا ص 346
⁽¹⁶⁵⁾ وهذا اختيار أهل العرفان، إلا أن تفسير ذلك مختلف بينهم وبين الحكماء، فالحكماء ذهبوا إلى ما قاله صاحب الحاشية ههنا، أي: من عدم الاحتياج إلى المقوم وغيره وعدم التوقف على الغير .. إلخ انظر في ذلك كتاب: الوجود الحق والخطاب الصدق للشيخ العارف بالله مولانا عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت 1143 هـ) نشر المعهد العلمي للدراسات العربية تحقيق بكرى علاء الدين، دمشق عام 1995 م ، ص 24 وما بعدها .
⁽¹⁶⁶⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة ب

غيره على ما يدل عليه تفسيره بقوله: "هو الذي لا تكون هويته (167) موقوفة على

غيره". والحاصل: أنه تعالى أراد في أول هذه السورة تعريف ذاته

الشريفة (168) وما هيته، ومن المعلوم أن تعريف الشيء إنما يكون بذكره (169)، ولا يمكن

ذكرها (والتعبير عنها) (170) لجلالتها وعظمتها بلفظ غير "هو"؛ فعبر به عنها، (171) فأراد

الشيخ الرئيس توضيح مراده تعالى به، فقال: "هو المطلق" بالمعنى المذكور،

وبالجمله: (إن كل شيء هو،) (172) ولله هويته وخصوصيته، لكن كون غيره تعالى هو

من غيره، و مقيد في قيامه به، بمعنى أن هويته موقوفة عليه، فلا يكون هو

المطلق (173)، بل المقيد، بخلاف كونه تعالى هو وهويته، فمعنى قوله تعالى: [قل هو

الله] قل: هو المطلق بالمعنى المذكور الله. وسيتضح لك هذا .

ثم أقول: إن قوله: "لا تكون هويته موقوفة على غيره" بمعنى: أن هويته غير موقوفة

على غيره. وأن قوله: "هو الذي لا تكون... آه" تفسير لما قبله، فيمكن أن يستدل

(167) في النسخة ب وردت بلفظ (لا تكون اه)

(168) سقطت هذه الكلمة من النسخة ب

(169) أراد به: أعم من أن يكون محمولاً عليه أو لا، وبالتالي يدخل فيه ما يكون آلة لملاحظته وغير ذلك. انظر عرفان العرفان للفاضل عبد الله الموي محمد أبادي رحمه الله شرح العرفان لمولانا عبد الحليم اللكنوي (ت1285هـ) طبع المطبعة المحمدية بالهند سنة 1859م

(170) سقطت هذه الجملة من النسخة ب

(171) في النسخة (ب) وردت بلفظ فعبر سبحانه وتعالى به أي بهو عنها

(172) وردت هذه الجملة في النسخة (ج) محورة

(173) المطلق عن التركيب الماهوي، ولا مقيداً بوجود خاص كما يشعر به عبارة المؤلف الدرة الفاخرة ص11 شرح المواقف ج2،

بِهِ⁽¹⁷⁴⁾ عَلَى ذَلِكَ: بَأَنْ يُجْعَلَ هَذَا صُغْرَى، وَ يُضَمَّ إِلَيْهِ كُبْرَى هَكَذَا: إِنَّ مُرَادَهُ تَعَالَى بِـ

"هُوَ"⁽¹⁷⁵⁾ هُوَ الْمُطْلَقُ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَا تَكُونُ هُوَيْتُهُ مَوْقُوفَةً عَلَى غَيْرِهِ، وَمَا لَا تَكُونُ

هُوَيْتُهُ مَوْقُوفَةً عَلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ الْمُطْلَقُ، يُنْتِجُ: فَهُوَ الْمُطْلَقُ، أَي: فَمُرَادُهُ تَعَالَى بِهِ هُوَ

الْمُطْلَقُ هَذَا⁽¹⁷⁶⁾.

قال: (فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ هُوَيْتُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَبِدُونِهِ لَمْ يَكُنْ هُوَ هُوَ).

أقول: إِنَّ قَوْلَهُ: "هُوَيْتُهُ مِنْ غَيْرِهِ" بِمَعْنَى: مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ، بَأَنْ لَا يَكُونُ هُوَ إِلَّا بِذَلِكَ،

فَمَعْنَى قَوْلِهِ: "فَبِدُونِهِ... آه" فَلَا يَكُونُ هُوَ إِلَّا بِهِ، فَيَكُونُ هُوَ هُوَ لِيُغَيِّرَهُ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ⁽¹⁷⁷⁾ أَنَّهُ جَزْءٌ مِنْ دَلِيلٍ دَعَاوَى ضَمَنَهَا قَوْلُهُ: "هُوَ الَّذِي... آه"⁽¹⁷⁸⁾، وَفِي تَقْرِيرِهِ

طُرُقٌ، أَوْضَحُهَا: أَنْ يُجْعَلَ هَذَا اسْتِثْنَاءً مِنْ مُقَدِّمِ شَرْطِيَّةٍ مَطْوِيَّةٍ⁽¹⁷⁹⁾، هَكَذَا:

- لَوْ كَانَ كُلُّ مَا كَانَ هُوَيْتُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَبِدُونِ اعْتِبَارِهِ لَمْ يَكُنْ هُوَ هُوَ⁽¹⁸⁰⁾، فَهُوَ

الْمُطْلَقُ، هُوَ الَّذِي لَا تَكُونُ... آه، لَكِنَّهُ كَذَلِكَ، يُنْتِجُ: فَهُوَ الْمُطْلَقُ الَّذِي .. آه.

فَتَأَمَّلْ فِيهِ.

⁽¹⁷⁴⁾ وذلك بأن نجعله دليلاً بحد ذاته، مركباً من القضايا التي سيأتي بها المؤلف. شرح الشمسية ص 180

⁽¹⁷⁵⁾ سقطت كلمة في النظم من النسخة الأصلية المعتمدة

⁽¹⁷⁶⁾ الشفاء لابن سينا

⁽¹⁷⁷⁾ وردت في النسخة ب والنسخة ج بلفظ (والظ) لعله اختصار للكلمة

⁽¹⁷⁸⁾ سقطت كلمة لا تكون من الأصل ومن النسخ ج ووردت فقط في النسخة ج

⁽¹⁷⁹⁾ سقطت هذه الكلمة كلمة مطوية من النسخة ب

وطريق هذا الدليل ورأسه مذكور في شرح الشمسية ص 225

⁽¹⁸⁰⁾ وهو الدليل الاستثنائي: وهو ما ذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل. انظر شرح إيساغوجي للعلامة المحقق إسماعيل بن مصطفى بن

محمد الكلبي في علم المنطق (ت 1205 هـ)، تحقيق جاد الله بسام صالح، دار النور المبين طبعة عام 2016 م ص 114 .

ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ الْحَقَّ أَنَّ قَوْلَهُ: "فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ ... آه" صُغَرَى مِنَ الشَّكْلِ

الرَّابِع⁽¹⁸¹⁾، وَكُبْرَاهُ قَوْلُهُ الْآتِي: "فَإِنَّ كُلَّ مُمَكِّنٍ فَهُوَ يَتُّهُ مِنْ غَيْرِهِ"، وَسَيَجِيءُ تَقْرِيرُهُ مَعَ نَتِيجَتِهِ .

قال: (وَكُلُّ مَا كَانَ هُوَ يَتُّهُ مِنْ ذَاتِهِ، فَهُوَ هُوَ)⁽¹⁸²⁾.

أقول: إِنَّ قَوْلَهُ: "هُوَ يَتُّهُ مِنْ ذَاتِهِ"، بِمَعْنَى: غَيْرُ مَوْقُوفَةٍ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: "فَهُوَ

هُوَ"، بِمَعْنَى: فَهُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، بِقَرِينَةٍ مُقَابَلَةٍ مَا قَبْلَهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى هُوَ الْمُطْلَقِ بِالْمَعْنَى

الَّذِي سَمِعْتَ. هَذَا وَسَيَجِيءُ تَحْقِيقُ ذَلِكَ. وَأَنَّ قَوْلَهُ: "وَكُلُّ مَا كَانَ هُوَ يَتُّهُ مِنْ

ذَاتِهِ"⁽¹⁸³⁾ نَقِيزُ بِإِعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ⁽¹⁸⁴⁾ لِقَوْلِهِ: "فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ ... آه". وَقَدْ سَمِعْتَ أَنَّ

ذَلِكَ صُغَرَى مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ، فَقَوْلُهُ: "وَكُلُّ مَا كَانَ ... آه" صُغَرَى أُخْرَى مِنْهُ أَيْضًا،

وَكَبْرَاهُ مَطْوِيَّةٌ، وَسَيُصْرِّحُ⁽¹⁸⁵⁾ نَفْسُهُ بِنَتِيجَتِهِ .

قال: (لَكِنَّ كُلَّ مُمَكِّنٍ فَوْجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ وُجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ

فَخُصُوصِيَّةٌ وُجُودِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ هُوَ الْهُوِيَّةُ، فَإِنَّ كُلَّ مُمَكِّنٍ فَهُوَ يَتُّهُ مِنْ

غَيْرِهِ) .

⁽¹⁸¹⁾ وذلك بجعل الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى. انظر المرجع السابق ص 116 .

⁽¹⁸²⁾ الشفاء لابن سينا ص 346

⁽¹⁸³⁾ سقطت (اه انما هو) من النسخة الأصلية

⁽¹⁸⁴⁾ بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة، وهنا كان طريقه المفهوم لا المنطوق، انظر شرح ايساغوجي

للكنبوي ص 96 .

⁽¹⁸⁵⁾ سقطت كلمة أي الشيخ (من النسخة الأصلية

أقول: إِنَّ قَوْلَهُ: "كُلُّ مُمَكِّنٍ فَوْجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ" صُغْرَى، وَإِنَّ قَوْلَهُ: "وَكُلُّ مَا كَانَ وَجُودُهُ

مِنْ غَيْرِهِ، فَخُصُوصِيَّةٌ وَجُودِهِ مِنْ غَيْرِهِ" كُبْرَى مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ⁽¹⁸⁶⁾. وَقَوْلَهُ: "فَإِذَنْ

كُلُّ مُمَكِّنٍ فَهُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِهِ" نَتِيجَتُهُ⁽¹⁸⁷⁾. ثُمَّ إِنَّهَا أَيُّ قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ كُلُّ مُمَكِّنٍ فَهُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ

غَيْرِهِ" هُوَ الْكُبْرَى الْمَوْعُودَةُ لِقَوْلِهِ: "فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ هُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِهِ ... آه"، مِنْ

الشَّكْلِ الرَّابِعِ، فَتَرُدُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ⁽¹⁸⁸⁾، هَكَذَا:

- كُلُّ مُمَكِّنٍ فَهُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ هُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ هُوَ لِدَاتِهِ،

فَكُلُّ مُمَكِّنٍ لَمْ يَكُنْ هُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، هَذَا هُوَ النَّتِيجَةُ الْمَوْعُودَةُ.

قال: (فَالَّذِي لِدَاتِهِ هُوَ هُوَ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ).

أقول: أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ هُوَ النَّقِیْضُ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ لِقَوْلِهِ: "فَكُلُّ مُمَكِّنٍ⁽¹⁸⁹⁾ ... آه"، فَلَا عِتْبَارَ

ذَلِكَ فَرَّعَهُ عَلَى قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ ... آه"؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ صُغْرَى مِنَ الرَّابِعِ، ثُمَّ كُبْرَى مِنَ الْأَوَّلِ

بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ مِنْ دَلِيلِ قَوْلِهِ: "فَكُلُّ مُمَكِّنٍ ... آه"، عَلَى مَا سَمِعْتَ. وَالتَّفْرِيعُ عَلَى جُزْءٍ

دَلِيلِ الْمُدَّعَى تَفْرِيعٌ عَلَى ذَلِكَ مَالًا⁽¹⁹⁰⁾.

⁽¹⁸⁶⁾ وذلك يجعل الحد الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، على أن الشكل الأول هو الذي جعل معيار العلوم وميزانها لكونه على النظم الطبيعي بين الإنتاج ظاهر الاستلزام غير محتاج إلى شيء آخر في إثبات المطلوب، واشتراطوا في كبراه الكلية؛ وذلك لأنها لو كانت جزئية لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر، فلا يحصل الانتاج أيضاً. انظر المرجع السابق ص 118 ومابعداها.

⁽¹⁸⁷⁾ وردت بزيادة كلمة (وذلك ظ) في النسخة (ب)

⁽¹⁸⁸⁾ أي: الترتيب الذي رتبته ابن سينا نفسه.

⁽¹⁸⁹⁾ سقطت هذه الجملة من الأصل (لم يكن هو هو)

وهذه المسألة مسألة التفريع على جزء دليل المدعي وكونه تفريعاً على نقيض بحسب المفهوم وأنه ماله ينظر فيها آداب البحث والمناظرة ⁽¹⁹⁰⁾ للكلنبوي ص 63

ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ: "فَالَّذِي ... آه"، إِنَّمَا يَتَفَرَّغُ فِي الْحَقِيقَةِ بِمَعُونَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَى دَلِيلٍ مِنَ الرَّابِعِ، وَقَعَ قَوْلُهُ: "وَكُلُّ مَا كَانَ هُوِيَّتُهُ مِنْ ذَاتِهِ فَهُوَ هُوَ" صُغْرَى مِنْهُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، فَتَقْرِيرُهُ هَكَذَا⁽¹⁹¹⁾:

- كُلُّ مَا كَانَ هُوِيَّتُهُ مِنْ ذَاتِهِ فَهُوَ هُوَ، وَالْوَاجِبُ الوجودِ الَّذِي هُوِيَّتُهُ لِدَاتِهِ، فَنَرُدُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ هَكَذَا:

• الواجب الوجودِ الَّذِي هُوِيَّتُهُ لِدَاتِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ هُوِيَّتُهُ لِدَاتِهِ فَهُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، يُنتِجُ: فَالْوَاجِبُ الوجودِ الَّذِي لِدَاتِهِ هُوَهُوَ، فَعَكْسَنَا إِلَى قَوْلِنَا: فَالَّذِي لِدَاتِهِ هُوَهُوَ الواجب الوجودِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ قَوْلِنَا: "غَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا" الَّذِي لِدَاتِهِ هُوَهُوَ إِنَّمَا هُوَ النَّقِيضُ

لِقَوْلِهِ: "فَكُلُّ مُمَكِّنٍ لَمْ يَكُنْ هُوَهُوَ"، وَأَنَّ عَكْسَ ذَلِكَ هُوَ قَوْلِنَا: "الَّذِي لِدَاتِهِ هُوَهُوَ غَيْرُ

الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا"، فَجَعَلَهُ صُغْرَى. وَقَوْلِنَا: "وَعَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا، الواجب الوجودِ"

كُبْرَى، يُنتِجُ قَوْلَهُ: "فَالَّذِي⁽¹⁹²⁾ ... آه" .

⁽¹⁹¹⁾ إن جملة ماقرره رحمه كان كالتالي: تقديم الدليل مركبًا مرتبًا، وتفصيله
1- ساق أولًا دليل الدعوى الأولى بطريقتي: القياس فالعكس؛ على أن العكس قد يساق لمعرفة صدق القضية من نفس الطريق. انظر شرح المرجع السابق ص101 ومابعدا .
2- ثم دلت عليه بإمكان وجود احتمال لتقريب آخر صادق على صحة الدعوى، وذلك عن طريق معرفة نقيض المقدمة وإثبات صدقه بكذب الآخر، ومعرفة عكس المقدمة الأخرى التي تركب الدليل منها لتكون صغراه فيثبت ما أراد إثباته بترتيبه بعد تفقد صحة مادة تركب مقدماته التي اعتمدها .
- فليحظ من ذلك أن المحشّي وقف موقف المدقق ليسوق الأدلة الأخرى، ويثبت مقدمات الأدلة التي اعتمدها ابن سينا بموقف المحقق .
ينظر ااداب المطالع ص138
⁽¹⁹²⁾ سقطت هذه الكلمة من الأصل (لذاته)

تَوْضِيحُهُ⁽¹⁹³⁾: إِنَّ نَقِيضَ قَوْلِهِ: "كُلُّ مُمَكِّنٍ فَوْجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ: "غَيْرُ

الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا، فَوْجُودُهُ لِذَاتِهِ"، فَجَعَلَهُ صُغْرَى، وَإِنَّ نَقِيضَ قَوْلِهِ: "وَكُلُّ مَا كَانَ

وُجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "وَمَا هُوَ وَجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ، فَهُوَ يَتَّبِعُهُ

مِنْ ذَاتِهِ" فَجَعَلَهُ كُبْرَى، يُنتِجُ قَوْلَهُ: "فَإِذَا غَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا، فَهُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ ذَاتِهِ". وَإِنَّ

نَقِيضَ قَوْلِهِ: "فَإِذَا كُلُّ مُمَكِّنٍ فَهُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِهِ"، إِنَّمَا هُوَ تِلْكَ النَّتِيجَةُ، أَي: قَوْلُهُ: "فَإِذَا

غَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا، فَهُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ ذَاتِهِ"، فَجَعَلَهُ صُغْرَى. وَإِنَّ نَقِيضَ قَوْلِهِ: "وَكُلُّ مَا

كَانَ هُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَ هُوَ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "كُلُّ مَا كَانَ هُوَ يَتَّبِعُهُ مِنْ ذَاتِهِ،

فَهُوَ هُوَ مِنْ ذَاتِهِ"، فَجَعَلَهُ كُبْرَى، يُنتِجُ: فَإِذَا غَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا، فَهُوَ هُوَ مِنْ ذَاتِهِ،

ثُمَّ غَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا هُوَ الْوَاجِبُ، وَعَكْسُهُ: "الْوَاجِبُ غَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا"، فَجَعَلَهُ

صُغْرَى، وَالنَّتِيجَةُ الْمَذْكُورَةُ، أَي قَوْلُهُ: "غَيْرُ الْمُمَكِّنِ مَوْجُودًا، الَّذِي لِذَاتِهِ هُوَ هُوَ"

كُبْرَى، يُنتِجُ: "الْوَاجِبُ الَّذِي لِذَاتِهِ هُوَ هُوَ"، وَعَكْسُهُ: "الَّذِي لِذَاتِهِ هُوَ هُوَ الْوَاجِبُ"، وَهُوَ

الْمَطْلُوبُ .

هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَرَّرَ هَذَا الْمَقَامُ⁽¹⁹⁴⁾، مُجْتَنِبًا عَنْ حَدَثَاتِ الْأَوْهَامِ .

⁽¹⁹³⁾ على أنَّ توضيح المؤلف رحمه الله ههنا كالبرهان لصحة ما ادَّعاه سابقًا .

⁽¹⁹⁴⁾ فكما يلحظ أن التقرير قد احتوى على:

- 1- ذكر نقیض المقدمة لإثباته بصدق وجعله صغرى الدليل
- 2- ثم ذكر نقیض الثانية لأخذه صادقاً بحمله على المعنى المراد وجعله كبرى فيكون هذا الدليل من الشكل الأول
- 3- ثم أخذ نتیجته وبكونها نقیضاً لما اعتمده ابن سینا وجعلها صغرى لدليل آخر
- 4- ونقیض الثانية التي اعتمدها كذلك ابن سینا من تركيبه لدليله لتكون كبرى ذلك الدليل من الشكل الأول كذلك

قال: (وَأَيْضًا كُلُّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ مُغَايِرَةً لَوْجُودِهِ، فَوْجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ⁽¹⁹⁵⁾)، فَلَا

يَكُونُ هُوِيَّتُهُ مَاهِيَّتَهُ لِنَفْسِ مَاهِيَّتِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَهُوَ لِدَاتِهِ، لَكِنَّ الْمَبْدَأَ الْأَوَّلَ

هُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، فَإِذَنْ وَجُودُهُ عَيْنُ مَاهِيَّتِهِ).

أقول: لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ قَوْلَهُ: "وَأَيْضًا" عَطْفٌ⁽¹⁹⁶⁾ عَلَى قَوْلِهِ: "فَإِنَّ كُلَّ مَا كَانَ هُوِيَّتُهُ

... آه". وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ قَدْ أَثْبَتَ أَوَّلًا قَوْلَهُ: "كُلُّ مُمَكِّنٍ لَمْ يَكُنْ هُوَهُوَ لِدَاتِهِ"، ثُمَّ قَوْلَهُ:

"فَالَّذِي لِدَاتِهِ هُوَهُوَ الْوَاجِبُ الْوُجُودَ"، فَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: "وَأَيْضًا كُلُّ مَا كَانَ ... آه" إِبْثَاتَ

قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ وَجُودُهُ عَيْنُ مَاهِيَّتِهِ"، ثُمَّ إِبْثَاتَ قَوْلِهِ الْآتِي: "فَإِذَنْ وَاجِبُ الْوُجُودِ هُوَ الَّذِي

لَا هُوَ إِلَّا هُوَ⁽¹⁹⁷⁾ ... آه"، لَكِنَّ لَا يَتِمُّ تَقْرِيْبُهُمَا⁽¹⁹⁸⁾ عَلَى مَا سَتَسْمَعُ .

فَنَقُولُ فِي تَقْرِيرِ الْكَلَامِ، وَتَحْقِيقِ الْمَقَامِ⁽¹⁹⁹⁾:

- إِنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ مُغَايِرَةً لَوْجُودِهِ، فَوْجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ
 - وَمَا هُوَ وَجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوِيَّتُهُ مَاهِيَّتَهُ لِنَفْسِ مَاهِيَّتِهِ
 - يُنْتِجُ: فَكُلُّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ مُغَايِرَةً لَوْجُودِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوِيَّتُهُ مَاهِيَّتَهُ لِنَفْسِ مَاهِيَّتِهِ،
- فَنَجْعَلُهُ صُغْرَى، وَنَضُمُ إِلَيْهِ كِبْرَى قَوْلَنَا:

5- ثم أخذ عكس ذلك النقيض لاختبار صدقه بعكسه وجعله دليلاً مع مابعده؛ لينتج المطلوب .
¹⁹⁵ فقرر المؤلف رحمه الله ههنا عدّة أمور لإثبات الأدلة ببراهين يمتنع عدم صدقها، مع فحص مقدماتها بالطرق الصحيحة
⁽¹⁹⁶⁾ على أَنَّ العطف يقتضي المغايرة بالذوات، مع الاتفاق بالحكم. انظر الفوائد الضيائية المعروف بالملا جامي شرح الكافية للعلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت898هـ) طبعة انتشارات كردستان سنندج، ص576 وما قبلها .
⁽¹⁹⁷⁾ سقطت هذه الجملة من الأصل وأثبتت في النسختين ب و ج (أي كل ما عاده)
⁽¹⁹⁸⁾ والتقريب: هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب. وهو إنما يتم إذا كان ما يستلزمه الدليل عين الدعوى أو ما يساويها أو أخص منها، أما إذا كان اللازم من الدليل أعم من الدعوى مطلقاً - كما ههنا على ما سيذكره المؤلف رحمه الله - أو من وجه فلا تقرب للدليل . انظر رسالة العلامة الكلنوي المترجم له سابقاً في آداب البحث والمناظرة طبعة فرج الله ذكي الكردي الطبعة الأولى عام 1353هـ بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر. ص50 وما بعدها .
⁽¹⁹⁹⁾ فإن المؤلف رحمه الله ههنا راعى عدّة أمور كما يلحظ من تقريره: منها تركيب دليل من دليل، وفيه إثبات صحة ما جمعه من مقدمات استند عليها ثم أخذ النتيجة لجعلها جزءاً من دليل آخر تتم به صحة الدعوى .

"وَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ هُوِيَّةً مَاهِيَّتُهُ لِنَفْسٍ مَاهِيَّتِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَهُوَ لِذَاتِهِ"، يُنتِجُ: فكلُّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ مُغَايِرَةً لَوْجُودِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَهُوَ لِذَاتِهِ .

ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ: "لَكِنَّ الْمَبْدَأَ الْأَوَّلَ هُوَ ذَاتُهُ" صُغْرَى مِنْ دَلِيلٍ⁽²⁰⁰⁾، فَسَتَسْمَعُ كُبْرَاهَا، لَكِنَّ تِلْكَ الصُّغْرَى نَظْرِيَّةٌ لِمَا سَتَسْمَعُ⁽²⁰¹⁾، وَأَنَّ دَلِيلَهَا مَأْخُودٌ مِمَّا قَبْلَهُ بِاعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ وَالنَّقِيضِ، فَنفُؤْلُ فِي تَقْرِيرِهِ:

- إِنَّ نَقِيضَ قَوْلِهِ - بِالْمَفْهُومِ -: "فَكُلُّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ مُغَايِرَةً لَوْجُودِهِ، فَوْجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "كُلُّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لَوْجُودِهِ، فَوْجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ"، فَنجعلُهُ صُغْرَى .

- وَإِنَّ نَقِيضَ قَوْلِهِ: "وَمَا هُوَ وَجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوِيَّةً مَاهِيَّتُهُ لِنَفْسٍ مَاهِيَّتِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "وَمَا هُوَ وَجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ، فَيَكُونُ هُوِيَّةً مَاهِيَّتُهُ لِنَفْسٍ مَاهِيَّتِهِ"، فَنجعلُهُ كُبْرَى؛ لِيُنتِجَ: فكلُّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لَوْجُودِهِ، فَيَكُونُ هُوِيَّةً مَاهِيَّتُهُ لِنَفْسٍ مَاهِيَّتِهِ، فَنجعلُهُ صُغْرَى .

- وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ نَقِيضَ قَوْلِهِ: "وَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ هُوِيَّةً مَاهِيَّتُهُ لِنَفْسٍ مَاهِيَّتِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَهُوَ لِذَاتِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "وَكُلُّ مَا كَانَ هُوِيَّةً مَاهِيَّتُهُ لِنَفْسٍ مَاهِيَّتِهِ، فَيَكُونُ هُوَهُوَ لِذَاتِهِ"، فَنجعلُهُ كُبْرَى، لِيُنتِجَ قَوْلُنَا: "كُلُّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ غَيْرَ

⁽²⁰⁰⁾ هذه الجملة سقطت من الأصل ومن النسخة ج وثم اثباتها في النسخة ب (كما ان قوله كل ممكن فوجوده من غيره صغرى من دليل)
⁽²⁰¹⁾ على أنَّ هذا الالتفات لم يسبق إليه رحمه الله فيما أعلم، فإنه كشف عن كونها نظرية وعدم تمام التقريب ببنائها هكذا، وذلك من خلال المفهوم والنقيض لعدم صدقها بذلك، فالفساد حاصل بمادّة تركبها على ماسيبيته هو رحمه الله .

مُغَايِرَةٍ لُّوْجُودِهِ فَهُوَ هُوَ لِذَاتِهِ"، فَنَجْعَلُهُ كُبْرَى لِقَوْلِهِ: "الْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ: مَا كَانَ
مَا هَيْئَتُهُ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لُّوْجُودِهِ"، بِأَنْ نَقُولَ:

"الْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ ... آه (202)

وَكُلُّ مَا كَانَ مَا هَيْئَتُهُ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لُّوْجُودِهِ، فَهُوَ هُوَ لِذَاتِهِ
فَالْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ"

أَمَّا الصُّغْرَى فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْكُبْرَى:

فَلِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَا هَيْئَتُهُ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لُّوْجُودِهِ، فَوْجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ

وَكُلُّ مَا كَانَ وَجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ، فَهُوَ يَتَّهِ لِنَفْسٍ مَا هَيْئَتِهِ

وَكُلُّ مَا كَانَ هُوَ يَتَّهِ لِنَفْسٍ مَا هَيْئَتِهِ، فَهُوَ هُوَ لِذَاتِهِ، فَيُنْتِجُ: الْكُبْرَى

ثُمَّ نَجْعَلُ قَوْلَهُ: "فَالْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ" صُغْرَى، وَنَضُمُ إِلَيْهِ كُبْرَى مَوْعُودَةً هَكَذَا:

"وَكُلُّ مَا كَانَ هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ، فَوْجُودُهُ عَيْنُ مَا هَيْئَتِهِ"، يُنْتِجُ: فَالْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ وَجُودُهُ عَيْنُ

مَا هَيْئَتِهِ، وَهُوَ عَيْنُ قَوْلِهِ: "فَالْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ وَجُودُهُ عَيْنُ مَا هَيْئَتِهِ". لَكِنَّ تِلْكَ الْكُبْرَى نَظَرِيَّةٌ

عَلَى مَا سَتَسْمَعُ⁽²⁰³⁾، فَلَا يَتِمُّ تَقْرِيْبُ قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ وَجُودُهُ عَيْنُ مَا هَيْئَتِهِ"، فَلَا يَثْبُتُ قَوْلُهُ

الْآتِي: "فَإِذَنْ وَاجِبُ الْوُجُودِ هُوَ الَّذِي لَا هُوَ إِلَّا هُوَ".

أَمَّا عَدَمُ تَقْرِيْبِهِ عَلَى عَدَمِ تَقْرِيْبِ قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ وَجُودُهُ عَيْنُ مَا هَيْئَتِهِ" فَظَاهِرٌ.

⁽²⁰²⁾ سقطت كلمة (ماكان) وقد أثبتناها في النسخة ب و ج
⁽²⁰³⁾ وهذا هو السبب الحقيقي الثاني لعدم تمام التقريب .

وَأَمَّا عَدَمُ تَقْرِيْبِ ذَلِكَ؛ فَلِأَنَّ وُجُودَهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَيْنَ مَا هَيْئَتِهِ لَوْ كَانَ هُوَ هُوَ فِي نَفْسِهِ، لَا هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ تِلْكَ الْكُبْرَى⁽²⁰⁴⁾: أَنَّ كَوْنَهُ هُوَ هُوَ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ وُجُودِهِ عَيْنَ مَا هَيْئَتِهِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ كَانَ هُوَ هُوَ فِي نَفْسِهِ، لَا هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ، يَعْنِي: إِنَّمَا يَتِمُّ ذَلِكَ لَوْ اسْتَلْزَمَ كَوْنَ مَا هَيْئَتِهِ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لَوْجُودِهِ كَوْنَ وُجُودِهِ عَيْنَ ذَاتِهِ وَمَا هَيْئَتِهِ. وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ وُجُودِهِ مِنْ ذَاتِهِ، لَا كَوْنَهُ عَيْنَ ذَاتِهِ، تَوْضِيْحُهُ: أَنَّ اللَّازِمَ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: "كُلُّ مَا كَانَ مَا هَيْئَتُهُ مُغَايِرَةً لَوْجُودِهِ، فَوُجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "كُلُّ مَا كَانَ مَا هَيْئَتُهُ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لَوْجُودِهِ، فَوُجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ، لَا وُجُودُهُ عَيْنُ ذَاتِهِ وَمَا هَيْئَتِهِ"، فَلَا يَلْزِمُ مِنْ عَدَمِ مُغَايِرَةِ مَا هَيْئَةِ الشَّيْءِ لَوْجُودِهِ، وَمِنْ عَكْسِهِ إِلَّا عَدَمُ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِهَا، لَا كَوْنَهُ عَيْنَهَا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لَا هِيَ وَلَا غَيْرُهَا أَوْ غَيْرُهَا⁽²⁰⁵⁾، وَلِذَلِكَ وَقَعَ النَّزَاعُ بَيْنَ الْحُكَمَاءِ وَالْأَشْعَرِيِّ، وَبَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيِّ فِي كَوْنِ صِفَةِ وُجُودِهِ تَعَالَى عَيْنَ ذَاتِهِ، وَلَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَغَيْرُهُ، وَبَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيِّ فِي سَائِرِ صِفَاتِهِ هَلْ هِيَ غَيْرُ ذَاتِهِ؟! ، أَوْ لَا هِيَ، وَلَا غَيْرُهَا؟! عَلَى مَا حَقَّقَ فِي مَحَلِّهِ⁽²⁰⁶⁾.

(204) وهذا التدقيق في الفرق بين كونه في نفسه وبين كونه لذاته مشا إليه في الشفاء فالمحشي له سند في ذلك

(205) فبين في هذا عدة أمور:

1- عدم التقريب وفساد المقدمات من حيث المادة .
2- إصلاح التقريب وكيفيته .
3- التفصيل في عدم التقريب .
(206) وانظر لتفصيل ذلك: الدرّة الفاخرة في تحقيق مذهب الصوفيّة والمتكلمين والحكماء المتقدمين للعلامة أبي البركات عبدالرحمن الجامي رحمه الله المترجم له سابقاً، طبعة تهران مركز بين المللي گفنگوي تمدن ها - دانشگاه تهران . باهتمام نيكولا لاهير، وعلي

مُلَخَّصُهُ: أَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ اللَّازِمَ بِاعْتِبَارِ النَّقِیْضِ مِنْ قَوْلِهِ: "وَكُلَّمَا كَانَ مَا هَيْئَتُهُ مُغَايِرَةً لَوْجُودِهِ، فَوْجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "كُلَّمَا كَانَ مَا هَيْئَتُهُ غَيْرَ مُغَايِرَةٍ لَوْجُودِهِ، فَوْجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ، لَا وُجُودُهُ عَيْنُ ذَاتِهِ"، وَأَنَّ اللَّازِمَ بِاعْتِبَارِ النَّقِیْضِ وَالْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: "وَمَا يَكُونُ وُجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ، (فَلَا يَكُونُ هُوِيَّتُهُ لِنَفْسِ مَا هَيْئَتِهِ⁽²⁰⁷⁾) ... آه" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "وَمَا هُوَ وُجُودُهُ مِنْ ذَاتِهِ، فَهُوِيَّتُهُ لِنَفْسِ مَا هَيْئَتِهِ، لَا هُوِيَّتُهُ نَفْسُ مَا هَيْئَتِهِ"، وَأَنَّ اللَّازِمَ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: "وَكُلُّ مَا لَا تَكُونُ هُوِيَّتُهُ لِنَفْسِ مَا هَيْئَتِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَ هُوَ لِدَاتِهِ" إِنَّمَا هُوَ قَوْلُنَا: "وَكُلُّ مَا يَكُونُ هُوِيَّتُهُ لِنَفْسِ مَا هَيْئَتِهِ، فَهُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، لَا هُوَ هُوَ فِي نَفْسِهِ"، فَالْكُبْرَى غَيْرُ تَامَّةٍ، فَلَا يَتِمُّ التَّقْرِيبُ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ: بِأَنَّ صِفَةَ وُجُودِهِ تَعَالَى عَيْنُ ذَاتِهِ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ وَالْأَشْعَرِيِّ، وَبِنَاءُ كَلَامِهِ عَلَى قَوْلَيْهِمَا، فَلَا يَكُونُ جَوَابًا لِلتَّزَامِيَّاتِ⁽²⁰⁸⁾ عَلَى أَنَّهُ يُدَافِعُهُ مَا دَفَعُوهُمَا فِي مَحَلِّهِ.

قال: (فَإِذَنْ وَاجِبُ الْوُجُودِ هُوَ الَّذِي لَا هُوَ إِلَّا هُوَ، أَي: كُلُّ مَا عَدَاهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ لَيْسَ هُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، بَلْ هُوِيَّتُهُ مِنْ غَيْرِهِ⁽²⁰⁹⁾)، وَوَاجِبُ الْوُجُودِ الَّذِي لِدَاتِهِ هُوَ هُوَ، بَلْ ذَاتُهُ هُوَ لَا غَيْرَ).

موسوي بهبهاني . ص5 وما بعدها . وينظر المحصل لفخر الدين الرازي تحقيق الدكتور حسين اتاي منشورات الشريف الرضي
ايران ص173 وما بعدها

(207) سقطت هذه الجملة من النسخة ب (فلانكون هوية ماهيته لنفس ماهيته)

(208) وردت في النسخة ب (الزاميا)

أقول: إِنَّ حَاصِلَ قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ وَاجِبُ الْوُجُودِ... آه" فَإِذَا كَانَ وُجُودُ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ عَيْنَ مَا هِيَئَتِهِ، ⁽²¹⁰⁾ فَوُجُودُ الْوَاجِبِ أَيْضًا عَيْنُ مَا هِيَئَتِهِ. هَذَا ثُمَّ وَجْهٌ لِرُومِهِ مِنْ ذَلِكَ، أَي: عَلَى زَعْمِهِ، أَنَّكَ قَدْ سَمِعْتَ أَنَّهُ قَدْ أَثْبَتَ قَبْلَهُ قَوْلُهُ: "فَالَّذِي لِذَاتِهِ هُوَ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ". وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ عَكْسَهُ: "الْوَاجِبُ الْوُجُودِ الَّذِي لِذَاتِهِ هُوَ هُوَ"، وَقَدْ عَرَفْتَ أَيْضًا أَنَّ كَوْنَ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ قَدْ اسْتَلَزَمَ - أَي: عَلَى زَعْمِهِ - كَوْنَ وُجُودِهِ عَيْنَ مَا هِيَئَتِهِ، وَأَنَّهُ مُتَّحِدٌ بِالْوَاجِبِ مِصْدَاقًا، فَيَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ - اسْتِلْزَامُ كَوْنِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ - كَوْنَ وُجُودِهِ الْخَاصِّ عَيْنَ ذَاتِهِ وَمَا هِيَئَتِهِ ⁽²¹¹⁾. أَوْ نَقُولُ إجمالًا: إِنَّهُمَا مُتَّحِدَانِ مِصْدَاقًا. وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ وُجُودَ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ عَيْنُ مَا هِيَئَتِهِ عَلَى زَعْمِهِ، وَقَدْ ثَبَّتَ كَوْنَ وُجُودِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ عَيْنَ مَا هِيَئَتِهِ ⁽²¹²⁾.

ثُمَّ أَقُولُ: فَقَدْ عَلِمَ مِنْ هَذَا التَّحْقِيقِ أَنَّ مَالَ قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ وَاجِبُ الْوُجُودِ هُوَ الَّذِي لَا هُوَ إِلَّا هُوَ"، "فَإِذَنْ وَاجِبُ الْوُجُودِ هُوَ الَّذِي لَا ذَاتَهُ وَمَا هِيَئَتُهُ إِلَّا هُوَ"، أَي: إِلَّا هُوَيْتُهُ وَوُجُودُهُ الْخَاصُّ؛ بِأَنْ يُرَادَبَ "هُوَ" هُوَيْتُهُ الَّتِي عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِهِ الْخَاصِّ كَمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الْمَالَ تَفْرِيعُهُ عَلَى قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ وُجُودُهُ عَيْنُ مَا هِيَئَتِهِ" عَلَى مَا سَمِعْتَ، وَسَيَجِيءُ تَحْقِيقُهُ. نَعَمْ إِنَّ مَعْنَاهُ فِي الظَّاهِرِ: "فَإِذَنْ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ: هُوَ الَّذِي لَا ذَاتَهُ وَمَا هِيَئَتُهُ هُوَ

209 شرح سلم العلوم في بحر العلوم ص 208 ودليل ذلك موجود في المحصل لفخر الرازي ص 177 في خواص الواجب لذاته ⁽²¹⁰⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة أ وهي الأصل وقد أثبتت في النسخة ب و ج (بالدليل المذكور وكان ذلك عين الواجب الوجود مصداقًا) ⁽²¹¹⁾ انظر المرجع السابق بنفس الموضع . ⁽²¹²⁾ وردت في النسخة ب (عين ذاته وما هيئته)

- أي: وجوده- إلا هو - أي: إلا وجوده -". وأنت تعلم أنه إنما هو نفي شيء عن شيء

واحد، وإثباته لذلك من وجه، واستثناء شيء عن نفسه من وجه آخر، إلى غير ذلك،

فمأله ما سمعت. وله معانٍ آخر في الظاهر، لكن في كل ما فيه فتقطن.

ثم إنك تعلم أن عكس ذلك المأل مآلاً إنما هو الواجب الوجود: هو الذي ليس وجوده

إلا ذاته وماهيته⁽²¹³⁾، فإن واجب الوجود: هو الذي وجوده عين ماهيته على وفق

المفزع عليه، واقتضاء التفريع على ذلك، توضيحه: أنك قد علمت أن قوله: "فإن

واجب الوجود... آه"، إنما يتفرع على قوله: "فإن وجوده عين ماهيته"، وقد سمعت

أنهما - أي: المبدأ الأول والواجب - متحذنان مصداقاً فإنما أراد بقوله: "فإن واجب

الوجود... آه" أن يقول: "فإن واجب الوجود هو الذي وجوده عين ماهيته وذاته"؛ لكن

عبر عن ذلك بقوله المذكور (لما سنسمع)⁽²¹⁴⁾. هذا ولما كان انفهام هذا المعنى منه

خفياً، فُسِّرَ بقوله: "أي: كل ما عداه"، على أن يقع في الحقيقة قوله: "و واجب الوجود:

هو الذي لذاته هو هو"، بل ذاته هو لا غير" تفسيراً لذلك مآلاً، سواء كان قوله: "بل

ذاته هو لا غير" إضراباً عما قبله، أو ترقياً منه، والثاني هو الظاهر، فقوله: "فإن

واجب الوجود... آه" بمعنى: "فإن واجب الوجود: هو الذي لذاته هو هو، بل ذاته هو

⁽²¹³⁾المحصل ص 180

⁽²¹⁴⁾سقطت هذه الكلمة من النسخة (ب)

لَا غَيْرَ هُوَ". وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمُدَّعَى مَا لَا أَوَّلًا: عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّفْرِيعُ أَنَّ قَوْلَهُ: "فَإِذْهُ

وَاجِبُ الْوُجُودِ هُوَ الَّذِي لَا هُوَ إِلَّا هُوَ". وَثَانِيًا: أَنَّ قَوْلَهُ: "وَاجِبُ الْوُجُودِ ... آه"

بِمَعْنَى: أَنَّ وُجُودَ الْوَاجِبِ عَيْنُ مَا هِيَئَتِهِ فَلَا تَقْرِيبَ، فَنَقُولُ فِي تَوْفِيقِهِ: إِنَّ قَوْلَهُ: "وَاجِبُ

الْوُجُودِ ... آه" تَحْتَ تَفْسِيرِهِ بِمَعْنَى: وَوَاجِبُ الْوُجُودِ الَّذِي لِذَاتِهِ هُوَ هُوَ، لَا غَيْرَ هُوَ،

عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ تَكَرُّرُ "هُوَ" تَأَكِيدًا، وَيُنَادِي عَلَيْهِ إِضْرَابُهُ عَلَى احْتِمَالِ بَقَوْلِهِ: "بَلْ ذَاتُهُ

هُوَ لَا غَيْرَ" عَلَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَسَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ.

ثُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ قَصَرَ الذَّاتِ فِي "هُوَ" عَلَى مَا هُوَ الْمَفْرُوضُ يَسْتَلْزِمُ عَكْسَهُ بِمَعْنَوَةِ

الْمَقَامِ ِفَتَأَمَّلْ⁽²¹⁵⁾.

ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ قَوْلَهُ: "بَلْ ذَاتُهُ هُوَ لَا غَيْرَ" إِمَّا بِمَعْنَى: "بَلْ ذَاتُهُ هُوَ لَا غَيْرَ ذَاتِهِ هُوَ حَتَّى

يَكُونَ الذَّاتُ غَيْرَهُ، وَيَكُونَ وَاسِطَةً لِكَوْنِهِ هُوَ، فَيَكُونُ لِأَجْلِ ذَاتِهِ هُوَ"، لَكِنَّ هَذَا

الاحْتِمَالُ بَعِيدٌ فِي الْإِضْرَابِ، بَلْ فَاسِدٌ عَلَى مَا لَا يَخْفَى. أَوْ بِمَعْنَى: بَلْ ذَاتُهُ هُوَ لَا

غَيْرَ، بِمَعْنَى: أَنَّ ذَاتَهُ إِنَّمَا هِيَ هِيَ لَا غَيْرَ هُوَ. فَأَقُولُ: إِنَّ هَذَا الاحْتِمَالَ فِي الْقَالِ هُوَ

الْحَقُّ بِالْمَالِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْمُفَسِّرُ، أَي قَوْلُهُ: "لَا هُوَ إِلَّا هُوَ"؛ لِأَنَّ مَالَهُ عَلَى مَا سَمِعْتَ

إِنَّمَا هُوَ هُوَ لَا غَيْرَ هُوَ، فَحَاصِلُهُ: "بَلْ ذَاتُهُ هُوَ لَا غَيْرَ هُوَ" حَتَّى يَكُونَ وَاسِطَةً لِكَوْنِهِ

⁽²¹⁵⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية أ (عليك بالتأمل التام)

هُوَ، فَعَلَى هَذَا الاحْتِمَالِ يَرْجِعُ الْقَصْرُ الْمُنْدَرِجُ التِّزَامًا فِي مَعْنَى الْإِضْرَابِ الْمَقْصُودِ إِلَى الْقَصْرِ الْمُنْفَعِهِمْ مِنْتَكَرَّرِ "هُوَ" فِي قَوْلِهِ: "وَالْوَاجِبُ الْوُجُودِ: هُوَ الَّذِي لِذَاتِهِ هُوَ هُوَ"، وَأَيًّا مَا كَانَ: إِنَّ قَوْلَهُ: "لَا غَيْرَ" فِي تَقْدِيرِ: "لَا غَيْرَ هُوَ". وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ كَوْنَهُ يَسْتَلْزِمُ هُوِيَّتَهُ: وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِهِ الْخَاصِّ عَلَى مَا سَمِعْتَ،

فَنَقُولُ: إِنَّ مُرَادَهُ بِـ "هُوَ" فِي قَوْلِهِ: "بَلْ ذَاتُهُ هُوَ" إِنَّمَا هُوِيَّتُهُ وَوُجُودُهُ الْخَاصُّ بِذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ بِقَرِينَةٍ اقْتِضَاءِ التَّفْرِيعِ، وَالْمُفَرَّغِ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: "فَإِذَنْ وَوُجُودُهُ عَيْنُ مَا هِيَّتِهِ"، وَاتِّحَادِ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ وَالْوَاجِبِ مُصَدَّقًا كَمَا يُنَادِي عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي: "وَلَمَّا كَانَتِ الْهُوِيَّةُ الْإِلَهِيَّةُ لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا لِحَالَتِهَا إِلَّا بِأَنَّهُ هُوَ"، وَقَوْلُهُ: "لَمَّا أَشَارَ بِـ "هُوَ" إِلَى هُوِيَّتِهِ الْمَحْضَةِ ... آه" ⁽²¹⁶⁾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَتَقَطُّنْ .

وَأِنَّمَا عَدَلَ إِلَى "هُوَ" عَنْ ذِكْرِ الْهُوِيَّةِ وَالْوُجُودِ اللَّازِمِ لِـ "هُوَ"؛ لِاقْتِضَاءِ مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ: "لِذَاتِهِ هُوَ هُوَ" وَالْإِضْرَابِ عَنْهُ، وَعَدَمِ إِمْكَانِ التَّعْبِيرِ عَنْهَا إِلَّا بِـ "هُوَ" عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ نَفْسُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ فَتَدَبَّرْ .

⁽²¹⁶⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية والنسخة ج وقد أثبتت في النسخة ب (وقوله الآتي فاذا ذكر الهوية وشرحها باللوازم الغريبة أشار إلى وجود المخصوص في قوله في الخاتمة أشار إلى هويته المحضة التي لا اسم لها إلا أنه هو فتفطن)

ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هُوِيَّتَهُ إِنَّمَا هِيَ وُجُودُهُ الْخَاصُّ ⁽²¹⁷⁾فَمَالَهُ: "فَإِذَنْ وَاجِبُ

الْوُجُودِ: هُوَ الَّذِي ذَاتُهُ وَمَاهِيَّتُهُ وُجُودُهُ" فَعَكْسُهُ مَالًا: "فَإِذَنْ وَاجِبُ الْوُجُودِ: هُوَ الَّذِي

هُوِيَّتُهُ وَوُجُودُهُ ذَاتُهُ وَمَاهِيَّتُهُ"، وَهِيَ الْمُدَّعَى وَمُقْتَضَى التَّفْرِيعِ هَذَا فَتَدَبَّرْ.

فَقَوْلُهُ: "لَا هُوَ إِلَّا هُوَ" بِمَنْزِلَةِ: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)، بِمَنْزِلَةِ: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)،

هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ هَذَا الْمَقَامُ، فَعَلَيْكَ بِالتَّدَبُّرِ النَّامِّ. وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ، وَمِنْهُ الْإِفْهَامُ.

قال: (وَتِلْكَ الْهُوِيَّةُ مَعْنَى عَدِيمِ الْأَسْمِ لَا يُمَكِّنُ شَرْحُهَا إِلَّا بِلَوَازِمِهَا، مِنْهَا إِضَافِيَّةٌ

وَهِيَ أَشَدُّ تَعْرِيفًا، وَسَلْبِيَّةٌ، وَالْأَكْمَلُ فِيهِ الْإِلَازِمُ الْجَامِعُ لِنَوْعِيهِمَا ⁽²¹⁸⁾)، وَذَلِكَ كَوْنُ تِلْكَ

الْهُوِيَّةِ إِلَهًا؛ فَإِنَّ الْإِلَهَ: هُوَ الَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ دُونَ عَكْسِهِ. وَالْإِلَهَ الْمُطْلَقُ: هُوَ

الَّذِي كَذَلِكَ مَعَ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ، فَانْتَسَابُ الْغَيْرِ إِلَيْهِ تَعَالَى إِضَافِيٌّ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ

مُنْتَسِبٍ إِلَى الْغَيْرِ سَلْبِيٌّ .

وَلَمَّا كَانَتِ الْهُوِيَّةُ الْإِلَهِيَّةُ لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا؛ لِجَلَالَتِهَا وَعَظَمَتِهَا إِلَّا بِأَنَّهُ "هُوَ"، ثُمَّ

شَرْحُهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِلَوَازِمِهَا، وَأَنَّهَا إِضَافِيَّةٌ وَسَلْبِيَّةٌ، وَالْأَكْمَلُ فِيهِ

ذِكْرُهُمَا، وَأَنَّ "اللَّهُ" يَتَنَاوَلُهُمَا عَقَبَ "هُوَ" بِـ "اللَّهُ"؛ لِيَكُونَ كَالْكَاشِفِ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ "هُوَ"

⁽²¹⁷⁾ المحصل للرازي ص 182-185
⁽²¹⁸⁾ المحصل 182-183-184-185

وَفِيهِ لَطَائِفُ مِنْهَا: أَنَّ تَعْرِيفَهَا بِلَوَازِمِهَا أَشْعَرَ عَدَمَ مَقُومَاتِهَا، وَأَنَّهُ لَمَّا شَرَحَهَا بِهَا عَقَّبَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ "الْأَحَدُ": وَهُوَ الْغَايَةُ فِي الْوَحْدَةِ⁽²¹⁹⁾، فَكَانَ فِيهِ تَنْبِيْهًُا عَلَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي أَقْصَاهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَقُومَاتٌ تَعَدَّرَ تَعْرِيفُهَا إِلَّا بِهَا. وَأَنَّ لِهَوِيَّةِ الْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ لَوَازِمَ لَكِنَّهَا مُرْتَبَةً؛ فَإِنَّهَا مَعْلُومَاتٌ، وَلَا يَصْدُرُ عَنِ الْبَسِيطِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَكْثَرَ مِنْ الْوَاحِدِ إِلَّا عَلَى التَّرْتِيبِ مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى. وَأَنَّ الْقَرِيبَ أَشَدُّ تَعْرِيفًا، وَلَا يَلْزَمُ أَقْدَمُ مِنْ وُجُوبِ الْوُجُودِ، وَبِوَسَاطَتِهِ يَلْزَمُ أَنَّهُ مَبْدَأٌ لِلْكُلِّ، وَمَجْمُوعُ هَذَيْنِ اللَّازِمَيْنِ هُوَ الْإِلَهِيَّةُ؛ وَلِذَا أَشَارَ بِـ "هُوَ" إِلَى الْهَوِيَّةِ الْمَحْضَةِ الْبَسِيطَةِ حَتَّمَا الَّتِي لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا إِلَّا بِأَنَّهُ "هُوَ"، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِهَا بِاللَّوَازِمِ، عَقَّبَهُ بِالْأَقْرَبِ لَزُومًا وَهُوَ الْإِلَهِيَّةُ الْجَامِعَةُ لِلْإِجَابِ وَالسَّلْبِ، وَفِيهِ شَكٌّ: وَهُوَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا هِيَ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ لِغَيْرِهِ تَعَالَى إِلَّا بِالْإِضَافَةِ وَالسَّلْبِ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى عَالَمٌ بِهَا فَلَمْ يَلَمْ يَذْكُرْهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَى تِلْكَ اللَّوَازِمِ؟

فَنَقُولُ: لَيْسَ لِلْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ مَقُومٌ أَصْلًا، فَإِنَّهُ وَحْدَةٌ مُجَرَّدَةٌ بَسِيطَةٌ، مُنْزَعَةٌ مِنَ الْكَثَرَةِ، وَلِتِلْكَ الْوَحْدَةِ لَوَازِمُ، فَإِذَا ذَكَرَ الْهَوِيَّةَ وَشَرَحَهَا بِاللَّوَازِمِ الْقَرِيبَةِ أَشَارَ إِلَى وُجُودِهِ

(219) تفسير البيضاوي ص 1128 مفاتيح الغيب للفخر الرازي ج 32، ص 181

المَخْصُوصِ، وَلِذَا أَصْلٌ فِي الْحِكْمَةِ، وَهُوَ أَنَّ تَعْرِيفَ الْبَسَائِطِ بِلَوَازِمِهَا الْقَرِيبَةِ فِي الْكَمَالِ كَتَعْرِيفِ الْمُرَكَّبَاتِ بِمَقْوَمَاتِهَا).

أقول: أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: "وَلَا يَصْدُرُ عَنِ الْبَسِيطِ ... آه" مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةِ الْحُكَمَاءِ: مِنْ أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا الْوَاحِدُ⁽²²⁰⁾، فَيُرْجَعُ إِلَى إِبْثَابِ الْوَسَائِطِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِلَّا أَنْ يُتَكَلَّفَ. فَاتِّبَانُهُ فِي صَدَدِ تَفْسِيرِ نَظْمِ الْكَلَامِ لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ .

ثُمَّ أَقُولُ: قَدْ سَبَقْنَا بِمَالِ قَوْلِهِ: "وَتِلْكَ الْهُيُوءَةُ" إِلَى قَوْلِهِ: "وَفِيهِ شَكٌّ"، فَنفُؤُلُ فِي دَفْعِهِ

بَدَلَ دَفْعِهِ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ لِغَيْرِهِ تَعَالَى مَعْرِفَةَ مَا هِيَ فَلَا فَائِدَةَ لِذِكْرِهَا، يَعْنِي: أَنَّهُ

تَعَالَى لَمَّا لَمْ يُعْطِ لِغَيْرِهِ اسْتِعْدَادًا لِمَعْرِفَتِهَا؛ لِحِكْمَةٍ تَخْتَصُّ بِذَاتِهِ تَعَالَى، فَلَا طَائِلَ تَحْتَ

ذِكْرِهَا لِغَيْرِهِ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يُتَكَلَّفَ فَتَدَبَّرْهُ .

قال: (قَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: "أَحَدٌ" مُبَالَغَةٌ فِي الْوَحْدَةِ⁽²²¹⁾)، هِيَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ

الْوَحْدِيَّةُ أَشَدَّ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مَقُولٌ عَلَى مَا تَحْتَهُ بِالتَّشْكِيكِ، فَالَّذِي لَا يَنْقَسِمُ أَصْلًا أَوَّلَى

لَهَا مِمَّا يَنْقَسِمُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْوَاحِدَةَ قَابِلَةٌ لِلشَّدَّةِ أَوْ الضَّعْفِ، وَأَنَّ

الْوَحِدَ مَقُولٌ عَلَى مَا تَحْتَهُ بِالتَّشْكِيكِ، وَأَلَّا⁽²²²⁾ فِي الْوَحْدَةِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَقْوَى مِنْهُ

(220) تفسير البيضاوي الموضع السابق وما بعده مفاتيح الغيب 183 وما بعدها

(221) الشفاء لابن سينا 104

(222) استعمال ابن سينا هذا التعبير للدلالة على النفي بالأشدية، ويدل عليه ما سبقه الشارح فيما بعد .

حكمة العين ص 25

فِي الْوَحْدَةِ، فَ "أَحَدٌ" دَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ⁽²²³⁾. وَلَا كَثْرَةَ الْأَجْزَاءِ

كَالْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ كَوْنَهُ مُنَزَّهًا عَنِ الْجِنْسِ وَالْفُضُولِ، وَعَنْ سَائِرِ

وُجُوهِ التَّشْبِيهِ. وَالْبُرْهَانُ عَلَى انْدِرَاجِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَحْتَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: أَنَّ مَا كَانَ

هُوَئِيَّتُهُ مِنْ اجْتِمَاعِ أَجْزَاءٍ، فَهُوَئِيَّتُهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهَا، فَلَا يَكُونُ هُوَ لِدَاتِهِ، لَكِنَّ الْمَبْدَأَ

الْأَوَّلَ هُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ "هُوَ اللَّهُ".

أقول: لَمَّا بَيَّنَّ إِلَى هُنَا مَرَجِعَ "هُوَ" وَمُرَادَهُ بِهِ، أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وَجَهَ تَعْبِيرِهِ عَنِ الْمَعْرِفِ

الَّذِي هُوَ ذَاتُهُ وَمَاهِيَّتُهُ تَعَالَى بِلَفْظِ "هُوَ" دُونَ غَيْرِهِ. وَوَجَهَ عَدَمِ تَعْرِيفِهِ بِالْمُقَوِّمَاتِ،

وَوَجَهَ تَعْرِيفِهِ بِأَقْرَبِ لَوَازِمِهِ، أَي: بِ "اللَّهُ"، وَوَجَهَ تَعْقِيْبِهِ بِ "أَحَدٍ" بَيَّانِ مَعْنَاهُ،

وَاقْتِضَاءِ مَعْنَى "اللَّهُ" إِيَّاهُ حَاصِلُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَرَادَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ تَعْرِيفَ ذَاتِهِ،

وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لِتَعْرِيفِ الشَّيْءِ مِنْ ذِكْرِهِ، وَامْتَنَعَ التَّعْبِيرُ عَنْهَا - لِجَلَالَتِهَا - بِغَيْرِ لَفْظِ "هُوَ"

عَبَّرَ عَنْهَا بِذَلِكَ، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى هُوِيَّتِهِ. وَلَمَّا امْتَنَعَتْ مَعْرِفَةُ ذَاتِهِ تَعَالَى بِكُنْهِهِ وَمَاهِيَّتِهِ

لِغَيْرِهِ؛ لِانْحِصَارِهَا فِي ذَاتِهِ؛ لِحِكْمَةِ تَخْتِصُّ مَعْرِفَتَهَا بِهَا، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ تَعَالَى مُقَوِّمَاتٌ؛

لِوَحْدَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَبَسَاطَتِهِ الْمَحْضَةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا لَفْظُ "أَحَدٍ". وَأَنَّ تَعْرِيفَ الْبَسَاطِطِ

بَلَوَازِمِهَا الْقَرِيبَةِ فِي الْكَمَالِ كَتَعْرِيفِ الْمُرَكَّبَاتِ بِمُقَوِّمَاتِهَا، وَأَنَّ لَوَازِمَ ذَاتِهِ تَعَالَى

وَمَا هَيْئَتِهِ إِضَافِيَّةٌ وَسَلْبِيَّةٌ، وَالْأَكْمَلُ فِي التَّعْرِيفِ ذِكْرُهُمَا، وَكَانَ مَعْنَى "الله" أَقْرَبَ
 اللَّوْازِمِ وَيَتَنَاوَلُهُمَا عَرَفَهَا بِهِ، فَـ "أَحَدٌ" جَوَابٌ فِي الْمَالِ عَنِ عَدَمِ تَعْرِيفِهَا بِالْمُقَوِّمَاتِ،
 وَبَيَانٌ لَوَجْهِ تَعْرِيفِهَا بِأَقْرَبِ لَوَازِمِهَا دُونَ الْمُقَوِّمَاتِ؛ لِكَوْنِهِ تَعَالَى وَاحِدًا حَقِيقِيًّا مُتَّصِفًا
 بِغَايَةِ الْوَحْدَةِ. وَاسْتِلْزَامُ ذَلِكَ عَدَمَ الْمُقَوِّمَاتِ حَاصِلُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ حَقِيقِيٌّ مِنْ جَمِيعِ
 الْوُجُوهِ، وَالْوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ مُنَزَّهٌ عَنِ التَّرَكِيبِ وَالتَّعَدُّدِ وَعَمَّا يَسْتَلْزِمُهُمَا، وَالتَّعْرِيفُ
 بِالْمُقَوِّمَاتِ يَسْتَلْزِمُهَا فَيَنَافِي الْوَحْدَةَ الْحَقِيقِيَّةَ فَمُنَزَّهٌ عَنْهَا، فَإِنَّمَا تُعْرَفُ بِاللَّوْازِمِ،
 وَأَنَّ "الله" أَقْرَبُهَا وَأَشْمَلُهَا إِجَابًا وَانْتِزَاعًا فَعَرَفَهَا بِهِ. فَـ "أَحَدٌ" بُرْهَانٌ عَلَى عَدَمِ
 الْمُقَوِّمَاتِ، وَامْتِنَاعِ التَّعْرِيفِ بِهَا، وَلُزُومِ تَعْرِيفِهِ بِـ "الله"، وَـ "الله" بُرْهَانٌ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ
 حَقِيقِيٌّ، تَوْضِيحُهُ: أَنَّ الْأُلُوهِيَّةَ تَفْتَضِي الْوَحْدَةَ الْحَقِيقِيَّةَ، فَلَمَّا كَانَ إِلَهًا وَاحِدًا حَقِيقِيًّا،
 وَمَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا حَقِيقِيًّا لَمْ يَكُنْ إِلَهًا، فَحَاصِلُهُ: "هُوَ أَحَدٌ"، أَي: الَّذِي هُوَ يَتَّهِ غَيْرُ مَوْقُوفَةٍ
 عَلَى غَيْرِهِ، أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُ، أَي: هُوَ اللهُ، وَاللهُ أَحَدٌ، فَهُوَ أَحَدٌ.
 أَمَّا قَوْلُهُ: "لَأَنَّهُ أَحَدٌ" فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَاللهُ أَحَدٌ"؛ لِأَنَّ اللهَ هُوَ الْمُسْتَعْنِي عَنِ الْغَيْرِ،
 وَأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِغَيْرِهِ، وَالْمُسْتَعْنِي عَنِ الْغَيْرِ أَحَدٌ، فَاللهُ أَحَدٌ .

ثُمَّ أَقُولُ: يَرِدُ عَلَيْهِ، أَي عَلَى قَوْلِهِ: "وَلَا كَثْرَةُ الْأَجْزَاءِ كَالْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ ... آه" نَاطِقٌ بِتَحَقُّقِهِمَا فِي الْوَاقِعِ، وَقَدْ أَبْطَلُوا ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُ كَلَامِهِ بِتَكْلُفٍ فِي الْمَقَامِ، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي إِيْتَانُ ذَلِكَ فِي صَدَدِ تَفْسِيرِ نَظْمِ الْكَلَامِ فَتَأَمَّلْ.

قال: (قَالَ جَلَّ جَلَالُهُ: (اللَّهُ الصَّمَدُ): هُوَ مَا لَا جَوْفَ لَهُ، أَوْ السَّيِّدُ⁽²²⁴⁾)، فَمَعْنَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ سَلْبِيَّ إِشَارَةً إِلَى نَفْيِ الْمَاهِيَّةِ؛ فَإِنَّ مَا لَهُ مَاهِيَّةٌ لَهُ جَوْفٌ، وَمَا لَا جَوْفَ لَهُ وَهُوَ مَوْجُودٌ فَلَا جِهَةً وَلَا اعْتِبَارَ لِذَاتِهِ غَيْرُ الْوُجُودِ، وَالَّذِي لَا اعْتِبَارَ لِذَاتِهِ إِلَّا الْوُجُودُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلْعَدَمِ؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ غَيْرُ قَابِلٍ لِلْعَدَمِ⁽²²⁵⁾؛ فَإِنَّ الصَّمَدَ الْحَقُّ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ مُطْلَقًا. وَعَلَى الثَّانِي إِضَافِيٌّ، فَهُوَ كَوْنُهُ مَبْدَأَ لِلْكَلِّ، وَيَحْتَمِلُ إِرَادَتَهُمَا، فَمَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَكُونُ كَذَلِكَ، أَي: الْإِلَهِيَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذَا السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، فَدَلَّ عَلَى تَحْقِيقِ مَعْنَى الْإِلَهِيَّةِ بِالصَّمَدِيَّةِ الَّتِي مَعْنَاهَا: وَجُوبُ الْوُجُودِ وَالْمَبْدِئِيَّةِ لَوُجُودِ مَا عَدَاهُ) .

أقول: إِنَّ حَاصِلَ مَعْنَى الصَّمَدِ الْحَقِّ: الْوَاجِبُ الْوُجُودِ وَالْمَبْدَأُ لِلْكَلِّ. وَالْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: "فَدَلَّ عَلَى تَحْقِيقِ مَعْنَى الْإِلَهِيَّةِ ... آه" أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ إِنَّمَا هِيَ لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الْحُكْمِ

بـ "هُوَ اللَّهُ"؛ لِرِيزَادَةِ عِلْمِهِمْ بِصَمَدِيَّتِهِ تَعَالَى، فَحَاصِلُهُ: "هُوَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ الصَّمَدُ، وَالصَّمَدُ اللَّهُ، أَي: يَسْتَلْزِمُ الْأُلُوْهِيَّةَ وَيَقْتَضِيْهَا، فَهُوَ اللَّهُ".

وإن شئت قلت: لو كان هو الصمد فهو الله؛ لكنه كذلك، يُنتج: فهو الله⁽²²⁶⁾.

فإن قلت: إن قوله "إشارة إلى نفي الماهية" يناقض قوله: "فإذن وجوده عين ماهيته".

قلت: إن ماله نفي الماهية التي غير الوجود لا نفيها مطلقاً، ومال قوله: "فإذن ... أه"

أن ذاته وماهيته وجوده متحد. غايته: أن بناءه على قول الحكماء والأشعرى في

صفة الوجود على ما بين في محله فتأمل

قال: (قال جلّ جلاله: (لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ)، لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْكُلَّ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ

فَيَاضُ الْوُجُودِ، وَكَانَ لِبَعْضِ الْأَوْهَامِ أَنْ يَتَوَهَّمَ أَنَّ هُوِيَّتَهُ لَمَّا كَانَتْ تَقْتَضِي الْإِلَهِيَّةَ

الَّتِي مَعْنَاهُ: الْإِضَافَةُ، فَلَعَلَّهُ يُفِيضُ وَجُودَ مِثْلِهِ فَيَلِدُ²²⁷، بَيَّنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَا يَتَوَلَّدُ

عَنْهُ مِثْلُهُ؛ فَإِنَّ مَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ مِثْلُهُ كَانَتْ مَاهِيَّتُهُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، فَيَتَشَخَّصُ

بِالْمَادَّةِ، وَالْمَادِّي مُتَوَلَّدٌ عَنْ غَيْرِهِ، فَالْتَّقْدِيرُ: لَمْ يَلِدْ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّدْ.

فإن قيل: أي إشارة في السورة تدل على أنه غير متولد عن غيره؟

(226) تفسير البيضاوي ص 1129
(227) واليه أشار البيضاوي بقوله ردا على من قال الملائكة بنات الله

قِيلَ: لَمَّا لَمْ تَكُنْ لَهُ مَاهِيَّةٌ وَاعْتِبَارٌ سِوَى أَنَّهُ "هُوَ" الَّذِي ابْتَدَأَ بِهِ فِي أَوَّلِهَا، وَكَانَتْ هُوِيَّتُهُ لِذَاتِهِ، وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَوَلِّدًا عَنْ غَيْرِهِ؛ وَإِلَّا لَكَانَتْ هُوِيَّتُهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ) .

أقول: قَوْلُهُ: "لَمَّا بَيَّنَّ" حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (لَمْ يَلِدْ) جَوَابٌ عَنْ مُقَدَّرٍ، أَي: احْتِرَازٌ

عَمَّا يُتَوَهَّمُ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ) بِأَنَّ مُقْتَضَى الْأُلُوْهِيَّةِ

وَالصَّمَدِيَّةِ إِفَاضَةً الْوُجُودِ عَلَى غَيْرِهِ، فَهَلْ يَجُوزُ وُجُودُ مِثْلِهِ بِأَنْ يَلِدَ؟ فَدَفَعَهُ بِقَوْلِهِ

تَعَالَى: (لَمْ يَلِدْ)، وَبُرْهَانُهُ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُولَدْ)؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ الْعِلَّةَ عَلَى الْمَعْلُولِ، كَمَا أَشَارَ

إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "فَالْتَقْدِيرُ: لَمْ يَلِدْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُولَدْ".

وَأَمَّا دَلِيلُ قَوْلِهِ: (وَلَمْ يُولَدْ) إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ: (هُوَ) فِي أَوَّلِ السُّورَةِ عَلَى مَا فَصَّلَهُ بِقَوْلِهِ:

"وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَاهِيَّةٌ وَاعْتِبَارٌ ... آه" بِأَنْ يَرْجِعَ مَالُهُ إِلَى كَوْنِ قَوْلِهِ: (هُوَ) دَلِيلًا عَلَيْهِ

هذا.

قال: (قَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)، لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّهُ تَعَالَى غَيْرُ مُتَوَلِّدٍ عَنْ

غَيْرِهِ، وَأَنَّ مِثْلَهُ غَيْرُ مُتَوَلِّدٍ عَنْهُ، بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا يُسَاوِيهِ فِي قُوَّةِ الْوُجُودِ⁽²²⁸⁾، إِمَّا

فِي الْمَاهِيَّةِ النَّوْعِيَّةِ، فَيُبْطِلُهُ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُولَدْ)، فَإِنْ كَانَ مَاهِيَّتُهُ مُشْتَرَكَةً فَوْجُودُهُ

مَادِّي فَمَتَوَلَّدَ عَنْ غَيْرِهِ. أَوْ فِي الْجِنْسِيَّةِ وَهُوَ وَجُوبُ الوجودِ، فَيُبْطِلُهُ هَذِهِ الْآيَةُ

أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَهُ جِنْسٌ وَفَصْلٌ، فَيَكُونُ وجودُهُ مِنَ الازدِوَاجِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْجِنْسِ

كَالْأُمِّ وَفَصْلِهِ الَّذِي كَالْأَبِ، وَيُبْطِلُهُ أَيْضًا أَوَّلُهَا؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مَاهِيَّتُهُ مِنْهُمَا لَمْ يَكُنْ

هُوَ هُوَ لِذَاتِهِ) .

أقول: لَا يَخْفَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: "وَيُبْطِلُهُ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُولَدْ)" أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَيْهِ.

وَفِي تَقْرِيرِهِ طُرُقٌ مِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ تَعَالَى كُفُؤًا أَحَدًا، أَيْ: مُسَاوِيًا وَمُشْتَرِكًا فِي قُوَّةِ

الوجودِ فَإِمَّا بَأَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا فِي الْمَاهِيَّةِ النَّوَعيَّةِ، فَيَكُونُ مَادِّيًا، فَيَكُونُ مُتَوَلَّدًا عَنْ

غَيْرِهِ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ بِمَا سَمِعْتَ، وَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدٌ مُلَخَّصُهُ: لَوْ كَانَ لَهُ

كُفُؤًا أَحَدٌ يَكُونُ مَادِّيًا، وَلَوْ كَانَ مَادِّيًا يَكُونُ مُتَوَلَّدًا، وَالتَّالِي بَاطِلٌ بِالدَّلِيلِ الَّذِي مَرَّ

تَقْرِيرُهُ تَفْصِيلًا فَتَذَكَّرْ، وَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدًا. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: "فَيُبْطِلُهُ

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُولَدْ) ... آه".

أَوْ يَكُونُ مُسَاوِيًا فِي الْمَاهِيَّةِ الْجِنْسِيَّةِ، فَيَكُونُ لَهُ جِنْسٌ وَفَصْلٌ كَالْأُمِّ وَالْأَبِ، فَيَكُونُ

مُتَوَلَّدًا، وَالتَّالِي بَاطِلٌ بِالدَّلِيلِ الْمُقَدَّمِ بَعِيْنِهِ، وَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدًا. وَهَذَا

حَاصِلُ قَوْلِهِ: "فَيُبْطِلُهُ هَذِهِ الْآيَةُ أَيْضًا" .

ثُمَّ نَقُولُ: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ يَكُونُ مَا هِيَئَتْهُ مُرَكَّبَةً

مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ، فَلَمْ يَكُنْ هُوَ هُوَ لِدَاتِهِ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ؛ لِمَا سَمِعْتَ أَنَّهُ هُوَ هُوَ لِدَاتِهِ

بِدَلِيلٍ مَرَّ ذِكْرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ، يَنْتُجُ: وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ:

"وَيُبْطِلُهُ أَيْضًا أَوْلَاهَا" (فَتَفْطَنُ وَلَا تَغْفَلُ) ⁽²²⁹⁾.

قال: (خَاتِمَةٌ: أَشَارَ أَوَّلًا إِلَى هُوِيَّتِهِ الْمَحْضَةِ الَّتِي لَا اسْمَ لَهَا إِلَّا بِأَنَّهُ "هُوَ"، ثُمَّ

عَقَّبَهُ بِالْإِلَهِيَّةِ الَّتِي ⁽²³⁰⁾ أَقْرَبُ اللَّوَاظِمِ وَأَشَدُّهَا تَعْرِيفًا، ثُمَّ عَقَّبَهُ بِالْأَحَدِيَّةِ؛ لِئَلَّا يُقَالَ:

تَرَكَ التَّعْرِيفَ الْكَامِلَ بِالْمَقْوَمَاتِ، وَلِيَذِلَّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَرَتَّبَ

الْأَحَدِيَّةَ عَلَى الْإِلَهِيَّةِ دُونَ عَكْسِهِ؛ فَإِنَّ الْإِلَهِيَّةَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِغْنَائِهِ وَاحْتِيَاجِ الْكُلِّ

إِلَيْهِ ⁽²³¹⁾، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ وَاحِدًا مُطْلَقًا؛ وَإِلَّا لاحتَاجَ إِلَى أَجْزَائِهِ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ

هِيَ تَقْتَضِي الْوَحْدَةَ دُونَ عَكْسِهِ، ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ بِالصَّمَدِيَّةِ، وَدَلَّ عَلَى تَحْقِيقِ مَعْنَى

الْإِلَهِيَّةِ بِالصَّمَدِيَّةِ الَّتِي مَعْنَاهَا وَجُوبُ الْوُجُودِ وَالْمَبْدِيَّةِ لِمَا عَدَاهُ، ثُمَّ عَقَّبَهُ بِأَنَّهُ لَا

يَتَوَلَّدُ عَنْهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَلَّدٍ عَنْ غَيْرِهِ. وَبَيَّنَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ إِلَهًا لِلْجَمِيعِ وَفِيَاضًا

لِلْوُجُودِ، لَكِنْ لَا نُجَوِّزُ أَنْ يُفِيضَهُ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا لَمْ يَكُنْ وَجُودُهُ مِنْ فَيْضِ غَيْرِهِ، ثُمَّ

عَقَّبَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَا يُسَاوِيهِ فِي قُوَّةِ الْوُجُودِ، فَمِنْ أَوْلَاهَا إِلَى (اللَّهُ الصَّمَدُ) فِي بَيَانِ

⁽²²⁹⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة ب

⁽²³⁰⁾ هكذا وردت، ولعلَّ صوابها (التي هي) .

⁽²³¹⁾ تفسير البيضاوي ص 1129

مَا هَيْتِهِ وَلَوَازِمِهَا وَوَحْدَةَ حَقِيقَتِهِ، وَعَدَمَ تَرْكِيبِهِ أَصْلًا، وَمِنْ "لَمْ يَلِدْ" إِلَى آخِرِ
 السُّورَةِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ مَا يُسَاوِيهِ لَا فِي نَوْعِهِ وَلَا فِي جِنْسِهِ، لَا بِأَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ
 مُتَوَلِّدًا عَنْهُ، وَلَا بِأَنْ يَكُونَ هُوَ مُتَوَلِّدًا عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا بِأَنْ يَكُونَ مُتَوَازِيًا لَهُ فِي
 الْوُجُودِ؛ فَلِهَذَا الْمَبْلَغِ يَحْصُلُ تَمَامُ مَعْرِفَةِ ذَاتِهِ. وَلَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنْ طَلَبِ الْعُلُومِ
 مَعْرِفَةَ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَكَيْفِيَّةِ صُدُورِ أَفْعَالِهِ، وَالسُّورَةُ دَالَّةٌ عَلَى التَّعْرِيزِ وَالْإِيمَاءِ
 عَلَى جَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَحْثِ عَنْ ذَاتِهِ تَعَالَى جَعَلَهَا مُعَادِلَةً لِثُلُثِ الْقُرْآنِ .

انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ

أَقُولُ: حَاصِلُ خَاتِمَتِهِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَرَادَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ تَعْرِيفَ ذَاتِهِ وَلَمْ

يُمْكِنَ التَّعْبِيرُ عَنْهَا لِجَلَالَتِهَا إِلَّا بِأَنَّهُ "هُوَ" قَالَ: (قُلْ هُوَ).

وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَقَوِّمَاتٌ لِبَسَاطَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَكَانَ تَعْرِيفُهَا بِأَقْرَبِ لَوَازِمِهَا أَكْمَلَ حِينَئِذٍ،

وَكَانَ "اللَّهُ" أَقْرَبَهَا وَأَشْمَلَهَا، عَرَفَهَا بِهِ.

وَلَمَّا خَفِيَ وَجْهُ عَدَمِ مَقَوِّمَاتِهَا، وَوَجْهُ تَعْرِيفِهَا بِأَقْرَبِ لَوَازِمِهَا، أَيْ: بِ "اللَّهُ" نَبَّهَ عَلَى

ذَلِكَ بِ "أَحَدٍ" عَلَى مَا مَرَّ تَفْصِيلُهُ.

وَلَمَّا خَفِيَ عِنْدَهُمْ كَوْنُ "هُوَ اللَّهُ"، وَكَانَ مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ كَوْنُهُ تَعَالَى الصَّمَدَ قَالَ: (اللَّهُ

الصَّمَدُ).

وَلَمَّا تَوَهُمَ مِنْ (هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وَمِنْ (اللهُ الصَّمَدُ) إِفَاضَةً وَجُودٍ مِثْلِهِ، بِأَنْ يَلِدَ دَفَعَهُ بِ (لَمْ يَلِدْ)، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يُولَدْ).

وَلَمَّا بَقِيَ تَوَهُمٌ أَنْ يَتَحَقَّقَ وَيُوجَدَ مَا يُمَاتِلُهُ فِي قُوَّةِ الْوُجُودِ دَفَعَهُ بِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ).

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ دَلِيلَ قَوْلِهِ: (وَلَمْ يُولَدْ) وَكَذَا قَوْلِهِ: (هُوَ) فِي أَوَّلِ السُّورَةِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِمَا وَفَصَّلَ وَجَّهَهُمَا. وَاللهُ أَعْلَمُ .

تِمَّة

أَقُولُ: قَدْ بَقِيَ بَحْثٌ فِي الْكَلَامِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تَحْقِيقُ الْمَقَامِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ: "ثُمَّ شَرَحَهَا بِلَوَازِمِهَا، مِنْهَا إِضَافِيَّةٌ وَسَلْبِيَّةٌ، وَالْأَكْمَلُ ذِكْرُهُمَا، وَأَنَّ (الله) يَتَنَاوَلُهُمَا، عَقَّبَهَا بِهِ".

وَمِنْ قَوْلِهِ: "وَهُوَ الْإِلَهِيَّةُ الْجَامِعَةُ لِلْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ... آه" أَنَّ لَفْظَ (الله) يُدُلُّ عَلَى صِفَاتِهِ النَّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ جَمِيعًا، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ فِيمَا بَيْنَهُمْ نَقَلْتُهُ فِي رِسَالَتِي عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ (232)

فِي لَفْظِ (الله) فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ مَعَ مُحَاكَمَتِي بَيْنَهُمْ هُنَاكَ، مُلَخَّصُهُ: أَنَّ الْبَيْضَاوِيَّ قَالَ فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِ الْبَسْمَلَةِ بَعْدَ بَيَانِ مَعْنَاهُ- أَي: مَعْنَى (الله) -، وَقِيلَ: عَلِمَ لِذَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ

(232) هو ناصر الدين: أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت685هـ) فقيه أصولي مفسر وفيلسوف، له تفسير جليل الشأن يدل على علو كعبه في سنى الفطن وتقدمه في هذا الفن بالذات سمَّاه "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" وله تقريرا في كل فن مصنف معتمد في الدرس... إلخ انظر كتاب "القاضي البيضاوي" للدكتور محمد الزحيلي - طبعة دار القلم دمشق .

يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَلَآئِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْمٍ يَجْرِي عَلَيْهِ صِفَاتُهُ، وَلَا يَصْلُحُ لَهُ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ سِوَاهُ، وَلَآئِنَّهُ لَوْ كَانَ وَصْفًا لَمْ يَكُنْ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" تَوْحِيدًا، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ وَصَفٌ فِي أَصْلِهِ، لَكِنَّهُ غُلِبَ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ، وَصَارَ كَالْعَلَمِ أُجْرِي مُجْرَاهُ فِي إِجْرَاءِ الْوَصْفِ وَامْتِنَاعِ الْوَصْفِ بِهِ وَعَدَمِ احْتِمَالِ الشَّرِكَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بَلْفَظٍ، وَلَآئِنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى ذَاتِهِ لَمَّا أَفَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ) مَعْنًى صَحِيحًا⁽²³³⁾. انتهى.

أقول: الظاهرُ من قوله: "وقيل: عَلِمَ لِدَاتِهِ"، ومن قوله في سورة الإخلاص: "كما دلَّ على صفات الإكرام".

ومن قوله في ردِّ قول الأشعري⁽²³⁴⁾ في بحث: "أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الذَّاتِ عَلَى مَا سَتَسْمَعُ" أَنَّ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ كَالْعَلَمِ أُجْرِي مُجْرَاهُ فِي تَقْدِيرِ كَالْعَلَمِ لِدَاتِهِ، مَعَ مُلَاحَظَةِ صِفَاتِهِ التَّبْثُوتِيَّةِ بِأَنْ تَكُونَ جُزْءًا مِنْ مَدْلُولِهِ.

هذا وقال العَضُدُ⁽²³⁵⁾ في مواقفه: "قال الأشعريُّ: قد يكون مدلول الاسم عين المسمى من حيث هو، نحو: الله؛ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِدَاتِهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ مَعْنًى فِيهِ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَهُ وَلَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ"⁽²³⁶⁾.

⁽²³³⁾ انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي المترجم له سابقاً. ص22 ومابعدا من طبعة دار المعرفة ببيروت - لبنان ، بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين الأصفر ، الطبعة الأولى عام 2013 م .
⁽²³⁴⁾ (إمام هذه الطائفة المنصورة رافع لواء السنة وقامع البدعة الغني عن التعريف في مقام التعريف .

وقال - أي: العضد - في مقام آخر فيه - (أي في مواقفه)⁽²³⁷⁾ - أن الاسم: إما يؤخذ من

الذات، بأن يكون المسمى ذات الشيء، أو من جزئها ومن وضعها، أو من الفعل

الصادر منها، ثم أتيها يمكن في حقه تعالى: أما من الذات، ففرغ تعقلها وقد تكلمنا

فيه، أو من الجزء فمحال، أو من الوصف، أو من الفعل فجائز⁽²³⁸⁾.

قال الشريف⁽²³⁹⁾: فمن لم يجوز تعقل ذاته، فلا يتصور اسماً بإزائه، وفيه بحث؛ لأن

وضع الاسم لا يتوقف عليه؛ لجواز أن يتعقل ذات ما بوجه ما يوضع الاسم

لخصوصيته، ويقصد تفهيمها باعتبار ما، ويكون ذلك الوجه مصححاً للوضع⁽²⁴⁰⁾.

انتهى

قال العضد في موضع آخر فيه: إن النزاع في المأخوذ من الصفات والأفعال، فـ "الله"

اسم لذاته؛ لأنه لا يوصف به غيره، وقيل: علم جامد، أي: لذاته مع صفاته الثبوتية،

وسببويه وأبي سليمان والغزالي⁽²⁴¹⁾. انتهى. وهو قول أبي حنيفة

⁽²³⁵⁾ هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي المشهور بـ: "عضد الدين" فقيه أصولي متكلم (ت756هـ) ومن أشهر كتبه كتاب المواقف الذي بين فيه آراء المتكلمين والفلاسفة ورد عليهم، تميز كتابه هذا بحسن التقسيم والإيراد وغير ذلك. انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) نشر دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد باكستان عام 1349هـ.

⁽²³⁶⁾ انظر كتاب المواقف وشرحه للسيد الشريف الجرجاني (ت816هـ) طبعة دار الطباعة العامة في القسطنطينية المعمورة عام 1239هـ. ص540 وما بعدها.

⁽²³⁷⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة (ب).

⁽²³⁸⁾ المرجع السابق ص541.

⁽²³⁹⁾ السيد السند الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت816هـ) فيلسوف فقيه أصولي نحوي لغوي، اشتهر بالفنون العقلية

والنقلية، وبرع في الهيئة والفلك والرياضيات وغيرها وكان حجة زمانه. انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين

السخاوي طبعة دار الجيل بيروت لبنان عام 1992م الجزء الخامس فيمن سمي بعلي.

⁽²⁴⁰⁾ انظر المواقف وشرحه للجرجاني بنفس الموضوع السابق ذكره.

⁽²⁴¹⁾ انظر المرجع السابق ص542.

وَقَالَ الشَّرِيفُ: إِنَّهُ عَلَى وَصْفِيَّتِهِ فِي الْأَصْلِ، انْقَلَبَ عِلْمًا لِذَاتِهِ، مُشْعِرًا لِصِفَاتِ الْكَمَالِ
لِلِاشْتِهَارِ⁽²⁴²⁾. انتهى.

أقول: فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ⁽²⁴³⁾ وَبَيْنَ الْمُصَنَّفِ -أَيِ الْبَيْضَاوِيِّ- أَنَّ الثُّبُوتِيَّةَ مُشْعِرَةٌ

عِنْدَهُ، وَمَدْلُولَةٌ عِنْدَ الْمُصَنَّفِ، وَأَنَّهُ عِلْمٌ عِنْدَهُ، وَكَالْعِلْمِ عِنْدَ الْمُصَنَّفِ.

فَمُلْخَصُ الْكَلَامِ: أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لَفْظَ "الله" مَأْخُوذٌ مِنَ الذَّاتِ مَوْضُوعٌ لَهَا فَقَطْ
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَعْنَى فِيهِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ - مِنْهُمْ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَالْعَضُدُ وَالْمُصَنَّفُ -
إِلَى عَدَمِ جَوَازِهِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّ ذَاتَهُ لَوْ لَمْ يُعْقَلْ بِالْكُنْهِ فَغَيْرُ مَأْخُوذٍ مِنْهُ؛ لَكِنَّهُ لَا
يُعْقَلُ بِهِ، فَغَيْرُ مَأْخُوذٍ مِنْهُ، فَمَنَعَ الشَّرِيفُ مُلَازِمَتَهُ بِقَوْلِهِ: "وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ ...
أَه" عَلَى مَا سَمِعْتُ. وَمَنَعَ الْفَخْرُ⁽²⁴⁴⁾ اسْتِثْنَاءَهُ بِأَنْ يَكُونَ حَاصِلُهُ: "أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا غَيْرُ

مَعْقُولَةٍ بِالْكُنْهِ، لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَصَّصَ اللهُ سُبْحَانَهُ بَعْضَ عِبَادِهِ لِمَعْرِفَةِ ذَاتِهِ

بِكُنْهِهِ؟!!!"، وَقَدْ دَفَعْنَاهُمَا هُنَاكَ، بِأَنْ يَكُونَ حَاصِلُ دَفْعِ الشَّرِيفِ أَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِي

وَضْعِ الْأِسْمِ مُطْلَقًا، بَلْ فِي وَضْعِ لَفْظِ "الله" عِلْمًا لِذَاتِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ

⁽²⁴²⁾ انظر المرجع السابق بنفس الموضع .

⁽²⁴³⁾ أي: ابن سينا .

⁽²⁴⁴⁾ فخر الدين الرازي: هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي الرازي الشافعي الفقيه الأصولي الفيلسوف والمفسر الكبير رحمه الله (ت606هـ) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي / بتحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو / طبعة فيصل البابي الحلبي عام 1964م / الجزء السادس من الطبقة الخامسة .

يُعَقَّلَ بِالْكُنْهِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ، أَوْ بِمَا فِي مَنْزِلِهِ، يُنَادَى عَلَيْهِمَا قَالُوا فِي تَعْرِيفِ الْعِلْمِ، وَكَوْنِهِ عِلْمًا لِذَاتِهِ، وَسَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ، وَيَتَّضِحُ لَكَ هَذَا.

وَحَاصِلُ دَفْعِ⁽²⁴⁵⁾ الْفَخْرِ - عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ مَنْعِهِ وَسَنَدِهِ -: أَنَّ الْمُلَازِمَةَ الْمَذْكُورَةَ مُوجَّهَةٌ مَشْرُوطَةٌ مُقَيَّدَةٌ بِأَنْ يَكُونَ حَاصِلُهَا: أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ لِأَكْثَرِ النَّاسِ أَنْ يُعَقَّلَ بِكُنْهٍهَا فَغَيْرُ مَاخُودٍ مِنْهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ؛ لَكُنْهَا كَذَلِكَ لِحِكْمَةٍ، فَغَيْرُ مَاخُودٍ مِنْهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ. حَاصِلُهُ: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُقَيَّدٌ، فَلَا يَقَعُ مَوْرِدًا لِمَنْعِهِ فَتَقَطَّنَ جِدًّا. وَأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي مَقَامِ السَّنَدِ لِكُونِهِ أَقَلٌّ مِنَ الْأَقْلِّ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومِ، عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْعِلْمِ وَالْمَقْصُودَ مِنْهُ عَامٌّ لِلْجَمِيعِ، وَعَدَمُ كَوْنِ ذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرَ مَعْقُولَةٍ عِنْدَ بَعْضِهِمْ - وَلَوْ وَاحِدًا - كَافٍ فِي عَدَمِ جَوَازِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الذَّاتِ؛ لِفَوَاتِ الْعُمُومِ، فَافْهَمْ هَذَا.

ثُمَّ ذَهَبَ غَيْرُ الْمُصَنِّفِ إِلَى أَنْ يُؤْخَذَ اسْمُ "اللَّهِ" مِنْ صِفَاتِهِ، إِمَّا مِنَ النُّبُوْتِيَّةِ فَقَطْ، وَيُوضَعُ عِلْمًا لِذَاتِهِ مَعَهَا، وَهُمْ غَيْرُ الدَّوَانِيِّ⁽²⁴⁶⁾.

وَذَهَبَ الدَّوَانِيُّ إِلَى أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ السَّلْبِيَّةِ أَيْضًا⁽²⁴⁷⁾، وَيُوضَعُ عِلْمًا لِلذَّاتِ مَعَ مُلَاحَظَتَيْهِمَا. وَقَوْلُ الشَّيْخِ يَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَأْخُذُ الدَّوَانِيِّ هَذَا.

⁽²⁴⁵⁾ سقطت هذه الكلمة من الأصل (منع) (على تقدير تسليم سنده ومنعه)
⁽²⁴⁶⁾ الدواني: جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني الشافعي الأصولي المتكلم النظار (ت908هـ) ضمن الرسائل المختارة تفسير سورة الإخلاص له طبعة ميراث مكتوب بتحقيق الدكتور أحمد تويسركاني. تهران إيران.

وَأَمَّا اسْمٌ فِي أَصْلِهِ، أَوْ وَصَفٌ فِيهِ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ لِذَاتِهِ، مُشْعِرًا لَصِفَاتِ الْكَمَالِ فَقَطْ، وَكَالْعَلَمِ لِلذَّاتِ مَعَ مُلَاحَظَةِ تِلْكَ الصِّفَاتِ. أَوْ عَلَمٌ جَامِدٌ لَهُ مَعَ مُلَاحَظَتِهَا. أَوْ مَعَ السَّلْبِيَّةِ أَيْضًا. فَعَلَيْكَ إِحَاطَةُ أَطْرَافِ الْكَلَامِ.

فَلنَرْجِعْ إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ فَنَقُولُ: وَلَمَّا قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ: "كَمَا دَلَّ عَلَى صِفَاتِ الْإِكْرَامِ ... آه"، اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الدَّوَانِيُّ "الْإِلَهِيَّةَ" لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا لَجَلَالَتِهَا إِلَّا بِأَنَّهُ "هُوَ"، وَشَرَحَ الْهُويَّةَ بِلَوَازِمِ، مِنْهَا ثُبُوتِيَّةٌ وَسَلْبِيَّةٌ، وَ"اللَّهُ" يَتَنَاوَلُهُمَا، وَلَفْظُ "هُوَ" إِمَارَةٌ إِلَى هُويَّتِهِ، كَالْتَعْرِيفِ لَهَا؛ وَلِذَا عَقَّبَهُ بِهَا أَنْتَهَى.

أقول: حَاصِلُهُ أَنَّهُ كَمَا دَلَّ عَلَى الصِّفَةِ الثُّبُوتِيَّةِ دَلَّ عَلَى السَّلْبِيَّةِ أَيْضًا، وَأَجَابَ

عَنْهُ السَّعْدُ بِطَرِيقِ النَّقْضِ وَلُزُومِ الْفَسَادِ مِنْ تَعْمِيمِ دَلَالَتِهِ لِّلْسَلْبِيَّةِ بِأَنْقَالَ: "قَوْلُهُ: كَمَا دَلَّ ... آه"، أَي: مُسْتَجْمِعٌ لِّلثُبُوتِيَّةِ دُونَ السَّلْبِيَّةِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ، وَإِلَّا لَمَا أَشْرَكَ مَنْ يُسَمِّيهِ بِهَذَا الْاسْمِ.

وَرَدَّهُ الشَّهَابُ لِتَأْيِيدِ الدَّوَانِيِّ بِأَنَّ مَعْنَى "اللَّهُ" قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ: الْمَعْبُودُ بِالْحَقِّ، فَيَدُلُّ بِالذَّاتِ عَلَى الذَّاتِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً بِالْكُنْهِ لَوْحِظَتْ بِصِفَاتِ كَالْمُشَخَّصَاتِ لِسَائِرِ الْأَعْلَامِ سِوَاءِ أُرِيدَ جَمِيعُهَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِضُ، أَوْ الثُّبُوتِيَّةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

غَيْرُهُ، يُلَاحِظُ إِجْمَالًا، فَلَا وَجَهَ لِقَوْلِهِ: "وَالَا لَمَّا أَشْرَكَ... آه"، أَي: فَلَا فَسَادَ مِنْ لُزُومِ
عَدَمِ الْإِشْرَاكِ؛ لِكَوْنِ الْمُلَاحَظَةِ إِجْمَالًا.

فَنَقُولُ: (248) إِنَّ قَوْلَهُ: "لُوحِظَتْ ... آه"، بِمَعْنَى: لُوحِظَتْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَالْمُشَخَّصَاتِ

عَلَى مَا سَتَسْمَعُ، فَنَقُولُ فِي رَدِّهِ: إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِإِجْمَالِ الْمُلَاحَظَةِ غَايَةَ الْإِجْمَالِ، فَيَدْفِئُهُ
قَوْلُهُ: "كَالْمُشَخَّصَاتِ".

وَإِنْ أَرَادَ إِضَافِيًا فَتَنَّمُ مُلَازِمَةُ السَّعْدِيِّ، وَسَيَجِيءُ تَحْقِيقُ الْمَقَامِ. فَنَقُولُ: إِنَّ الْمُصَنِّفَ

كَأَنَّهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: "وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ وَصَفُ... آه" دُونَ أَنْ يَقُولَ: "وَالصَّحِيحُ أَوْ الصَّوَابُ"

إِلَى صِحَّةِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَابِعِيهِ، وَإِلَى صِحَّةِ قَوْلِ الدَّوَانِيِّ وَإِلَى ظُهُورِهِمَا بِأَنْ يَرْجَعَ

النِّزَاعَ بَيْنَهُمْ إِلَى اللَّفْظِيِّ.

هَذَا فَمُلْخَصُ قَوْلِهِ أَنْ قَوْلَ الْأَشْعَرِيِّ مَرْدُودٌ؛ لِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْعِلْمِ مِنْ تَفْهِيمِ

الْمُعَرِّفِ لِلْسَّامِعِ وَإِحْضَارِهِ فِي ذَهْنِهِ مُمَيِّزًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ بِاعْتِبَارِ جَمِيعِ مُشَخَّصَاتِهِ

عَلَى مَا سَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ. وَأَنْ قَوْلَهُمْ صَحِيحٌ وَظَاهِرٌ؛ لِتَحَقُّقِهِ حِينَئِذٍ "وَالْأَظْهَرُ" (249) أَنَّهُ

وَصَفُ... آه"، فَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ- أَي: عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ- إِبْرَادُ الدَّوَانِيِّ، بَلْ رَجَعَ جَوَابُ

(248) سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية (فنقول انه لا يخفى ان قوله)

(249) سقطت هذه الكلمة من النسخة الأصلية (أه)

السَّعْدِيُّ⁽²⁵⁰⁾ مِنْ طَرَفِهِ إِلَى نَقْضِ قَوْلِهِ "بِالتَّعْمِيمِ" مَالًا؛ اعْتِرَافًا بِهِ إِيْمَاءً عَلَى مَا سَمِعَتْ.

فَنَقُولُ فِي رَدِّهِ - أَيِ فِي رَدِّ نَقْضِ السَّعْدِيِّ -: عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ كَوْنِ النَّزَاعِ حَقِيقِيًّا، إِنَّهُ

إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: "مَنْ يُسَمِّيهِ" مَنْ يُسَمِّيهِ مُصَوِّرًا لِصِفَاتِهِ الثُّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ إجمالًا، فَإِنْ

أَرَادَ بِإِشْرَاكِهِ إِشْرَاكَ عَنِ اعْتِقَادِهِ، فَمُلَازِمَتُهُ مَمْنُوعَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ؛ لِمَا أَشْرْنَا هُنَاكَ: أَنَّ

تَصَوُّرُ تَقْدُّسِهِ عَنِ النَّقْدِ إجمالًا لَا يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرَ تَقْدُّسِهِ عَنِ الشَّرِكَةِ وَالشَّرِيكِ

بِخُصُوصِيَّهِمَا حَتَّى يَلْزِمَ تَصَوُّرُ تَقْدُّسِهِ عَنِ الشَّرِيكِ، فَيَلْزِمُ مِنْ اعْتِبَارِ مَفْهُومِ السَّلْبِيَّةِ

فِي مَفْهُومِهِ وَدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا عَدَمَ إِشْرَاكِ مَنْ يُسَمِّيهِ بِهَذَا الْاسْمِ عَنِ اعْتِقَادِهِ، وَلَوْ سُلِّمَ

فَاسْتِثْنَاؤُهُ مُمْتَنِعٌ؛ لِجَوَازِ أَنْ يُظْهَرَ الشَّرِكُ إِمَّا مُكْرَهًا أَوْ جُحُودًا.

وَإِنْ أَرَادَ إِشْرَاكَ فِي الظَّاهِرِ فَمُلَازِمَتُهُ غَيْرُ تَامَّةٍ؛ فَإِنَّهُ لَوْ لَزِمَ فَإِنَّمَا يَلْزِمُ عَدَمَ إِشْرَاكِ

الْمُسَمَّى فِي الْوَاقِعِ اعْتِقَادًا لَا فِي الظَّاهِرِ.

وَإِنْ أَرَادَ الْأَعَمَّ، فَيَنْتَسِعُ الْمُنَاقَشَةُ فِي الْمُلَازِمَةِ بِنَاءً عَلَى مَا سَمِعَتْ.

وَإِنْ أَرَادَ بِـ "مَنْ يُسَمِّيهِ" مَنْ يُسَمِّيهِ تَقْلِيدًا، فَالْمُلَازِمَةُ مُمْتَنِعَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، بَلْ

الْإِسْتِثْنَاءُ أَيْضًا كَذَلِكَ عَلَى مَا لَا يَخْفَى.

⁽²⁵⁰⁾ التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي المتكلم الأصولي النظار رحمه الله (ت793هـ) له ما يزيد على العشرين مصنف بين شرح وتأليف مفرد في شتى الفنون والعلوم، انظر مقالة في العلامة التفتازاني ومذهبه الفقهي في منتدى الأصليين نشرت عام 2005م تحت عنوان (العلامة التفتازاني هل هو حنفي أم شافعي؟).

وَإِنْ أَرَادَ الْأَعَمَّ مِنَ الْمُقْلَدِ، فَإِنْ أَرَادَ بِلُزُومِ عَدَمِ الْإِشْرَاكِ عَدَمَ إِشْرَاكِ مَنْ يُسَمِّيهِ بِهِ مُطْلَقًا، فَكِلَاتَيْهَا مُمْتَنِعَةٌ كَمَا سَمِعْتَ، فَإِنَّهُ لَوْ لَزِمَ فَإِنَّمَا يَلْزِمُ عَدَمَ إِشْرَاكِ غَيْرِ الْمُقْلَدِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ عَدَمَ إِشْرَاكِ غَيْرِهِ فَهِيَ مُسَلَّمَةٌ؛ لَكِنْ إِنْ أَرَادَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ حِينَئِذٍ إِشْرَاكَ غَيْرِهِ فَمُمْتَنِعٌ أَوْ بَاطِلٌ لِمَا سَبَقَ. وَإِنْ أَرَادَ إِشْرَاكَ الْمُقْلَدِ فَلَيْسَ بِمَطْلُوبٍ فَتَدَبَّرْ.

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ أَرَادَ بِـ "مَنْ يُسَمِّيهِ" الْعَالِمَ بِعِلْمِيَّتِهِ فَالْمُلَازِمَةُ مُمْتَنِعَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ لِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَلَوْ سُلِّمَ فَالْإِسْتِثْنَاءُ مُمْتَنِعٌ؛ لِجَوَازِ أَنْ يُشْرِكَ فِي الظَّاهِرِ؛ إِمَّا مُكَرَّهًا أَوْ جُحُودًا.

أَوْ إِنْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ الْعَالِمِ بِهَا، أَوِ الْأَعَمَّ فَالْمُلَازِمَةُ كَمَا سَمِعْتَ عَلَى التَّرِيدِ الَّذِي مَرَّ تَفْصِيلُهُ، فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ .

ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْأُبْحَاثَ كَمَا وَرَدَتْ عَلَى السَّعْدِيِّ تَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِحَذَائِرِهَا إِنْ كَانَ النَّزَاعُ حَقِيقِيًّا، فَتَفَطَّنْ جِدًّا. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

خَاتِمَةٌ أَقُولُ: إِنَّ الْحَقَّ عِنْدِي فِي تَسْمِيَّتِهِ بِهِ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنْ عِلْمِيَّتِهِ

بِحَسَبِ الصِّفَاتِ؛ لِقُوَّةِ أُدْلَتِهِمْ، وَعِظَمِ شَأْنِهِمْ، سَيِّمًا الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ. وَفِي دَلَالَتِهِ إِنَّمَا

هُوَ قَوْلُ الدَّوَانِيِّ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ مِنْ عُمُومِ دَلَالَتِهِ لِلْسَّلْبِيَّةِ عَلَى مَا قِيلَ: إِنَّهُ اسْمٌ

لِلذَّاتِ مُسْتَجْمِعُ لِجَمِيعِ الصِّفَاتِ، لِمَا قَالُوا: إِنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى مُطْلَقًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا صِفَاتُهُ
كَالْمُشَخَّصَاتِ لِسَائِرِ الْأَعْلَامِ. وَلِمَا سَبَقَ أَنَّ الْهُوِيَّةَ: مَعْنَى عَدِيمِ الْأَسْمِ لَا يُمَكِّنُ شَرْحَهَا
إِلَّا بِلَوَازِمِهَا، وَأَنَّ اللَّوَازِمَ إِضَافِيَّةٌ وَسَلْبِيَّةٌ، وَالْأَكْمَلُ ذِكْرُهُمَا، وَأَنَّ "اللَّهُ" يَتَنَوَّلُهُمَا؛ لِيَكُونَ
كَالْكَاشِفِ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ "هُوَ". وَأَنَّ الذَّاتَ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً بِالْكُنْهِ لُوحِظَتْ بِصِفَاتِ
كَالْمُشَخَّصَاتِ لِسَائِرِ الْأَعْلَامِ، لِأَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ النُّقُولَ مُنَادِيَّةٌ عَلَى اعْتِبَارِ مَفْهُومِ
السَّلْبِيَّةِ فِي مَفْهُومِهِ (أَيْضًا) ⁽²⁵¹⁾

وَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْعَلَمِ - مِنْهُمْ الْخَطِيبُ الدَّمَشْقِيُّ - حَيْثُ قَالَ فِي تَلْخِيصِهِ: "هُوَ مَا
وُضِعَ لِشَيْءٍ مَعَ جَمِيعِ مُشَخَّصَاتِهِ لِاحْضَارِهِ بِعَيْنِهِ مُمَيِّزًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ فِي ذِهْنِ
السَّامِعِ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ، نَحْو: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)" انتهى.

فَقَوْلُهُمْ: "إِنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى كَالْمُشَخَّصَاتِ لِسَائِرِ الْأَعْلَامِ... آه"، وَأَنَّ تَعْرِيفَهُمُ الْمَذْكُورَ
سَيِّمًا قَوْلُهُمْ: "مَعَ جَمِيعِ مُشَخَّصَاتِهِ مُمَيِّزًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ فِي ذِهْنِ السَّامِعِ... آه"، يُدُلُّ
دَلَالَةً صَرِيحَةً ⁽²⁵²⁾ عَلَى أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ عِلْمِيَّتِهِ مَوْضُوعٌ لِذَاتِهِ مَعَ مُلَاحَظَةِ جَمِيعِ مَا كَانَ
كَالْمُشَخَّصَاتِ. وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا صِفَاتُهُ إِنَّمَا هِيَ كَالْمُشَخَّصَاتِ

⁽²⁵¹⁾ سقطت هذه الكلمة في النسخة (ب)

⁽²⁵²⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية (يدل صراحة على أن لفظة الله علم موضوع لذاته)

لِسَائِرِ الْأَعْلَامِ، فَمَفْهُومُهُمَا ⁽²⁵³⁾ دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِهِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى وَفْقِ تَعْرِيفِهِمْ،

وَمُقْتَضَى أَقْوَالِهِمْ عَلَى الذَّاتِ مَعَهُمَا جَمِيعًا، يَتَمَيَّزُ بِهِمَا عَنِ جَمِيعِ مَا يُتَوَهَّمُ
مَعْبُودًا بِالْحَقِّ.

وَلَقَدْ أَقُولُ: إِنَّ وَجْهَ كَوْنِهِ اسْمًا أَعْظَمَ عَلَى مَا قَالُوا: إِنَّمَا هُوَ هَذَا الْاِشْتِمَالُ مِنْ حَيْثُ

الْمَعْنَى، فَالْمُنَاقَشَةُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ بَحْثِ الشَّرِيفِ ⁽²⁵⁴⁾ عَلَى مَا مَرَّ تَعَسُّفٌ. هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ
هَذَا الْمَقَامُ. وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ وَمِنْهُ الْإِفْهَامُ ⁽²⁵⁵⁾

(ثُمَّ أَقُولُ: وَمَنْ لَمْ يَكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى رِسَالَتِي هُنَاكَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا
وَيَمِيلُ يَمِينًا وَيَسَارًا فَقَدْ يَقَعُ فِي بَحْرِ الْأَوْهَامِ. فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ النَّامِّ ⁽²⁵⁶⁾).

اللَّهُمَّ اجْعَلْ خِدْمَتِي لِثُلُثِ الْقُرْآنِ ⁽²⁵⁷⁾ شَفِيعَةً لِلْغُفْرَانِ، وَوَسِيلَةً ⁽²⁵⁸⁾ لِدُخُولِ الْجَنَانِ، وَمُشَاهَدَةِ

جَمَالِكَ يَا رَوْفُ يَا رَحْمَنُ، وَمُجَاوَرَةَ حَبِيبِكَ عَلَيْهِ وَعَلَى إِلِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ إِلَى يَوْمِ

الْمِيزَانِ. وَاعْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ، وَلِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ أَجْمَعِينَ ⁽²⁵⁹⁾ ⁽²⁶⁰⁾

⁽²⁵³⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية (فمفهوم الثبوتية والسلبية داخل في مفهومه)

⁽²⁵⁴⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية (وقول الأشعري ومختار المص)

⁽²⁵⁵⁾ سقطت هذه اللفظة من النسخة ب (والله الموفق ومنه الإفهام)

⁽²⁵⁶⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية وقد أثبتت في النسخة ب وج (والله الموفق هو أعلم بالمرام)

⁽²⁵⁷⁾ سقطت هذه الجملة من النسخة الأصلية وقد أثبتت في النسخة ب (وسيلة)

⁽²⁵⁸⁾ وردت في النسخ ب (ووسطا)

⁽²⁵⁹⁾ سقطت الصلوات من النسخة الأصلية وأثبتت في النسخة ب (وصلى الله على سيد المرسلين وعلى اله وعليهم اجمعين)

⁽²⁶⁰⁾ هذه الجملة سقطت من النسخة (ج) وأثبتت في النسخة (أ) و (ب)

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، آمِينَ بِحُرْمَةِ حَبِيبِكَ

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.



النتيجة النهائية من البحث:

إن جملة الأبحاث تكون بترتيب مقدمات للوصول إلى نتائج يرجى أن تكون سليمة صحيحة .

وإنني في بحثي هذا والله الحمد فعلت ذلك لأستخلص النتائج وأقف عليها مستخلصاً راجياً الفائدة .

وكانت كالتالي:

- 1- إنَّ تحري الدقة بالجملة واجب على كلِّ باحث وعالم .
- 2- إنَّ الموضوعية بجملتها ممدوحة توصل للمطلوب دون تعصُّب .
- 3- إنَّ معاني التوحيد أسمى من أن تحصر في فن دون غيره .
- 4- قد يتوصل إلى التوحيد بغير طريق المشاهد والمكاشفة الذي أشار إليه المؤلف بداية ولكنه طريق صعب وعر غير سالم غالباً إلا للذي قصد به وجه الله .
- 5- إنَّ الطرق إلى إثبات وجود الله لاتحصى بل هي بعدد أنفاس الخلائق إن قصد الحق لذاته وتجرد عن العلائق النفسانية، وجعل سبيله الهداية .
- 6- إنَّ النصوص التراثية أمانة بين يدينا يجب مراعاة الدقة فيها .
- 7- إن النصوص التراثية هي أهم ما يوصلنا لما كان عليه حال أمتنا على جميع الأصعدة وخاصة العلميَّة .

- الإتقان في علوم القرآن؛ تأليف جلال الدين السيوطي (ت. 911 هـ \ 1505 م)، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة 1425 هـ \ 2004 م.
- أصول الفقه؛ تأليف محمد الخُضري بك (ت. 1345 هـ \ 1927 م)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1389 هـ \ 1969 م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل؛ تأليف أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت. 685 هـ \ 1286 م)، تحقيق: الدكتور يحيى الدين الأصفر، دار المعرفة، بيروت.
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية؛ تأليف: العلامة محمد قطب الدين الرازي (ت 766 هـ) بحواشي الشيخ محمد سليمان البنجابي – طبعة ضياء القرآن يبلى كيشنر الهند.
- التفسير القرآني واللغة الصوفية في فلسفة ابن سينا؛ تأليف حسن عاصي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1403 هـ \ 1983 م.
- تفسير سورة الإخلاص؛ المسمى جامع البدائع؛ تأليف أبو علي ابن سينا (ت. أبو علي ابن سينا) (ت. 428 هـ \ 1037 م)، تحقيق: محيي الدين صبري الكردي، القاهرة بدون تاريخ.
- حاشية طوابع الأنوار من مطالع الأنظار؛ تأليف أبو الثناء شمس الدين محمود الاصفهاني (ت. 749 هـ \ 1349 م)، مطبعة در سعادت، إسطنبول 1305 هـ \ 1887 م.
- الدرة الفاخرة في تحقيق مذاهب الصوفية والحكماء؛ تأليف أبو البركات نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي الشيرازي (ت. 898 هـ \ 1492 م)،

تحقيق نيكولا هير – علي موسى بهبهاني، مؤسسة مطالعات إسلامي، طهران 1358هـ.

شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه؛ تأليف سعد الدين مسعود التفتازاني(ت. 792هـ \ 1390م)، دار الكتب العلمية، بيروت 1377هـ \ 1957م.

شرح العضد على شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب؛ تأليف عبد الرحمن الإيجي(ت. 756هـ)، ضبطه ووضع حواشيه فادي نصيف طارق يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت 1421هـ \ 2000م.

شرح العقائد العضدية؛ تأليف جلال الدين الدواني الشافعي(ت. 908هـ \ 1502م)، دار الكتب العلمية، بيروت بدون تاريخ.

شرح المطالع؛ تأليف قطب الدين الرازي(ت. 766هـ \ 1365م)، راجعه وضبط نصه: أسامة الساعدي، منشورات ذوي القربى، بدون تاريخ.

شرح المقاصد؛ تأليف سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت 1419هـ \ 1998م.

شرح المواقف في علم الكلام؛ تأليف السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني(ت. 816هـ \ 1403م)، الطبعة الأولى على نفقة الحاج محمد أفندي ساسي المغربي التونسي، مطبعة السعادة، مصر 1325هـ \ 1907م.

شرح إيساغوجي في المنطق؛ تأليف: إسماعيل بن مصطفى بن محمد كَلْنَبُوي (1205هـ / 1791م)، تحقيق: جاد الله بسام صالح – طبعة دار النور المبين الأردن – عام 2016م.

شرح حكمة العين؛ تأليف ميرك. شمس الدين محمد بن مباركشاه البخاري(ت. 740هـ \ 1339م)، اهتم بطبعه محمد جان الكرمي في مطبعة شقيقه شريف جان وحسن جان، قزان 1319هـ \ 1900م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ تأليف عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة 2004م. 1311هـ.

طوابع الأنوار من مطالع الأنظار؛ تأليف البيضاوي، تحقيق: عباس سليمان، دار الجيل، بيروت 1411هـ \ 1991م.

كتاب حكمة العين؛ تأليف نجم الدين علي بن عمر بن علي الكاتب القزويني الشافعي (ت. 675هـ \ 1277م)، تحقيق: صالح أيدين بن عبد الحميد التركي، إسطنبول بدون تاريخ.

المطالع في آداب المطالع؛ مجموع يحوي سبع رسائل في آداب المطالعة – تحقيق وإخراج وتعليق: أحمد حسين الأزهرى – طبعة دار الإحسان للنشر والتوزيع عام 2015م.

الوجود الحق والخطاب الصدق؛ تأليف الشيخ مولانا عبد الغني النابلسي ابن الشيخ إسماعيل رحمه الله (ت 1143هـ / 1731م) تحقيق: بكري علاء الدين، نشر المعهد العالمي الفرنسي للدراسات العربية/ دمشق 1995م .

كتاب الشفاء لابن سينا منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم ايران 1405